جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص دراسات مغاربية

البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية

-الهجمات الإرهابية في أوروبا-

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

إشراف الأستاذ:

- موكيل عبد السلام

إعداد الطالب:

- دوالي حسين

اللجنة المناقشة

الأستاذ (ة)..... رئيـــــــــسا
الأستاذ (ة)..... مشرفا ومقررا
الأستاذ (ة)..... مناقـــــــشا

الموسم الجامعي: 2017م-2018م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ماسحة الدمع والأحزان، وملهمة الصبر والسلوى، إلى التي مهما قلت ومهما عبرت لن أوفيها حقها....

﴿ أبي حفظها الله ﴾ إليك وحدك يا أغلى من روحي وقلبي

إلى سبب قوتي وسندي في زماني، إلى الذي يشقى ويتعب من أجل دراستي وإرضائي

أهدي ثمرة جهدي إلى سندي في الحياة وأغلى إنسان على قلبي إلى من وعمني ماديا ومعنويا القلب الحنون ﴿ أبي ﴾

إلى أخواتي وإخوتي

إلى أعز أصدقاء مشوار الدراسي ﴿ياسين، لحسن، مهدي، أبو بكر، فاطمة، أحلام، صبرين﴾ وأصدقائي في العمل في الوحدة الرئيسية للحماية المدنية بولاية سعيدة وأيضًا إلى أحمد، عبد الكريم، رضا، براهيمي، إلى كل من لن تسعه أوراق مذكرتي ووسعهم قلبي وعقلي

حسين

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين، ونستجيب له استجابة الطائعين، والصلاة، و السلام على سيدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله، أمام خير أمة أخرجت للناس وعلى آله الطاهرين أجمعين.

فالحمد لله الذي علمنا بالتعلم، علمنا ما لم نعلم الله الذي سدّد خطانا وبلغ مقصادونا، أنهينا بحثنا المتواضع وأتممناه على أكمل صورة ووجه.

ويتحتم علينا إلزاما أن نتقدم بالشكر للأستاذ " موكيل عبد السلام " الذي سبقت طيبة كرمه، بالإشراف على إنجاح هذا العمل ومنحنا من وقته بالتوجيه والملاحظات

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب ومن بعيد

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: المفهوم العام للظاهرة الأمنية

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتّهديدات الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن والظاهرة الأمنية.

المبحث الثاني: أبعاد وتجليات الظاهرة الأمنية.

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد الاقتصادي للأمن.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والبعد البيئي للأمن.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كبعد جديد.

المبحث الثالث: المقاربات و النظريات المفسرة للظاهرة الأمنية.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للأمن.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للأم.

خلاصة واستنتاجات.

الفصل الثاني: المقاربة الأوروبية وترتيباتها الأمنية لاحتواء التهديدات المغاربية

تمهيد.

المبحث الأول: موقع المغرب الغربي ضمن السياسة الأمنية الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: البيئة الأمنية للمغرب العربي.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية.

المبحث الثاني: الحوارات و المبادرات الأمنية الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي.

المطلب الثاني: المبادرة الفرنسية الخاصة بالغرب العربي مجموعة(5+5).

المبحث الثالث: المشروع الأوروبي الأمني في المغرب العربي (المحددات الآفاق)

المطلب الأول: محددات المقاربة الأمنية لمسار برشلونة.

المطلب الثاني: سياسة الشراكة الأورو متوسطية ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط

خلاصة واستنتاجات.

الفصل الثالث: الهجمات الإرهابية في أوروبا

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب.

المطلب الثاني: أهداف الإرهاب.

المبحث الثاني: الهجومات لإرهابية على العواصم و علاقتها بالمغرب العربي.

المطلب الأول: أهم التفجيرات الإرهابية الكبرى في أوروبا.

المطلب الثاني: حوادث الدهس بأوروبا.

مقدمة

يشغل موضوع التهديد الأمني كمحصّلة لقياس قُدرة الدول على تجاوز التّحديات الّتي تعترضها سواءً في المجال السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي، وأخذ حيّزاً كبيراً في حقل الدراسات الأمنية نتيجة تطوّر الظواهر المرتبطة بهذا المجال البحثي، حيث بات موضوع الأمن يُركّز على تفاعلات الظّاهرة الأمنية مع غيرها من الفواعل المهدّدة لها لاسيما مُنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأ العالم يشهد إعادة تشكّل القوى والفواعل المؤثّرة في بُنية النظام الدولي بشكل جعل من إدراك هذه التهديدات والمخاطر يطرح إشكالات نظرية وواقعية دفعت بالتحليل الأمني إلى الانتقال من المستوى مُتعدّد المصادر والفواعل وعلى قُدرة هائلة من الانتشار انطلاقاً من البيئة الأمنية للأقاليم.

وهنا يَلي مفهوم الأمن الّذي تغيّر مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المُتعدّد المضامين، والّذي يشمل قطاعات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية، هذا التغيير الّذي ارتبط أساساً بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضدّ أمن الدول، والّتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجرائم كتجارة الأسلحة والمخدرات، ولقد ازداد هذا الأمر أهمّيةً نتيجة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم أمر قيام حروب لكلاسيكية بين الدول من الشواغل الأساسية للدول، وإنّما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحدّيات والأخطار الأمنية الّتي باتت تجتاح الوحدات وبات يصعب حصر نشاطها في مجال من جهة، وقُدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى نتيجة التأثّر المتبادل فيما بينها وسُرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة، ما بات يدعو إلى ضرورة التجاوب المنسجم بين الأطر الفكرية وهذه المسارات الديناميكية المعاصرة.

في هذا السياق تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة الّتي باتت تشهد حركة مُتنامية إزاء هذه التفاعلات نظراً لخُصوصياتها المحلية وموقعها في مدارالتنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحوّلات الّتي عرفتها هذه

المنطقة نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي وما صاحبها من إرهاصات على واقع بـُنية الدول المغاربية لتمدّ تداعياتها عبر عقدين من الزمن، أين برزت مع نهاية 2010 موجةً من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما أُصطلح عليه بـ"الربيع العربي" وهو الحدث الّذي حمل معه مجموعةً من التحدّيات الجديدة على واقع بـُنيوية الدول في المغرب العربي، بالرغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبـُروز نماذج مـُتباينة لوضع الدول المغاربية الجديدة، ساهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مـُختلف الفواعل المهدّدة للأمن المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مـُواجهتها، كلّ هذه المعطيات في ظلّ بيئة دولية مـُتغيّرة جعلت من البعد الأمني يحتلّ الصدارة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي بصفته من بين الفواعل الأساسية في السياسة العالمية وبحكم علاقاته التاريخية بالمنطقة المغاربية من أكثر المتأثّرين بهذه التحوّلات الّتي تنعكس مـُباشرةً على مـُستوى بناء ترتّبه الأمني الّذي يـُعتبر الإقليم المتوسطي من ضمِن أهمّ المتغيّرات والمحدّدات الّتي تتحكّم في هويته وآليات تحقيق استقراره باعتباره منطقية جيوبوليتيكية تمسّ مـُباشرةً بالأمن الأوروبي بكلّ أبعاده.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة المعقّدة تطرح العديد من الإفرازات على بـُنية هذه الدول المغاربية في تهديد وجـُودها وتهديد أمن المنطقة الأوروبية لاسيما في ظلّ تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلّي وإقليمي، وهو الأمر الّذي بات يستدعي تكاثف الجهود من خلال تبنّي جـُملة من المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنيوية من جهة، ومـُجابهة مـُختلف الفواعل المهدّدة للأمن المغاربي والأوروبي من جهة ثانية، وذلك بمجموعة من النشاطات الجماعية والبرامج التكاملية الّتي أصبحت تفرض نفسها بشكل حتمي بـُغية تقوية بناء الدول المغاربية وإفراز منطقة من النشاطات غير القانونية.

1/- أهمية الموضوع:

يكتسيموضوع الدّراسة أهمّيةً علميةً لبغة في المقام الأول انطلاقًا من المتغيّرات المراد تحليلها، حيثاتبت إشكالية الأمن تحضى بوتيرة اهتمام مُتزايد، بهدف فهم وتبسيط هذه الظّاهرة بمختلف تجلّياتها الّتي أصبحت تتصدّر أولويات حقل العلاقات الدولية، بسبب تعقد وتطوّر الفواعل والوحدات التركيبية المعنية بهذه الظاهرة، حيث أنّ الإشكال الحقيقي يكمن في فهم مدى مُواكبة نهه المفاهيم الأمنية وقدرتها على تفسير مُختلف الحركيات المرتبطة بعاملي التهديد والتحدّي وعُمق تأثيرها على واقع البنى الأساسية للدول.

أمّا عمليًا فتقع الأهمية على إدراك مُختلف التحديات الأمنية الّتي تمرّ بها منطقة المغرب العربي في ظلّ الأزمة البنيوية للدولملمغاربية نتيجة انتشار التهديد ما با يُحتّم على الدول المغاربية ضرورة تبنّي سياسات إقليمية تشاركية مع دول الإتحاد الأوروبي تهدف إلى بناء منطقة مُستقرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا، وضمن هذا الإطار كان لابدّ من توجيه مجال الدراسة إلى التعرّض للترتيبات الأمنية الأوروبية في منطقة المغرب العربي فهي سلسلة مُبادرات وحوارات أمنية تقوم على أساس المفهوم الشامل للأمن.

2/-بُررّات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع البعد الأمني الأوروبي في المغرب أساسًا إلى عدّة اعتبارات ومنها:

2-1/ اعتبارات ذاتية:

تتجلّى الرّغبة الذاتية لاختيار الموضوع في الحرص على تناول موضوع ذُو علاقة بمجال التخصّص الأكاديمي للطالب، وكذا تسليط الطالب الضوء على موضوع يرتبط

بمحيطه، فضلاً عن اهتمام الباحث بقضايا تتعلّق ببيئته المحلّية (الجزائر)ومُحيطه الإقليمي (المغرب العربي)، وقياس مدى وقيمة التفاعلات الحاصلة في هذه المنطقة، وكذا التركيز على موضوع ذو أهمية، ومن جهة أخرى فإنّ أغلب الأدبيات تُركّز على مناطق وترتيبات إقليمية أخرى وتهمل الإقليم المتوسطي، أي المغرب العربي وأوروبا بسبب عدم تجانسه.

2-2/ اعتبارات علمية:

تعود أساساً إلى أهمّية وحيوية المنطقة المغاربية بالنسبة للانشغالات الأمنية الأوروبية خاصةً، وانعكاساته على الضفّة الجنوبية وحكوماتها في إطار تهافت وتعدّد المبادرات الأوروبية المطروحة عليها مُنذ بداية التسعينيات، ومُحاولة تكوين نظرة وفهم لإدراك حقيقة المشروع والترتيبات الأمنية الأوروبية في إطار مسار برشلونة، والمبادرات الّتي أعقبته كمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي الّتي تستحقّ الاهتمام وتتبّع نشاطها في منطقة المغرب العربي.

3/- إشكالية الدراسة:

بما أنّ موضوع الدراسة يتمحور حول السعي إلى فهم وإدراك حقيقة الإستراتيجية الأمنية الأورومغاربية، من خلال الحوارات والمبادرات الأمنية في المغرب العربي فإنّ صياغة إشكالية البحث ستكون في السؤال المركزي التالي:

- **إلى أيّ مدى يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال مشروعه في المغرب العربي إلى تجسيد نظام أمني يُمثّل نواة لبيئة أمنية إقليمية وشاملة، وهوية إستراتيجية متوسطية؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية، تدور حول:

- لماذا النظرة الفوقية للاتحاد الأوروبي اتّجاه المغرب العربي؟
- إلى أيّ مدى ستُساهم الشراكة والمبادرة الأورمغاربية كترتيب أمني إقليمي في تحقيق الإقليمية بين ضفتّي المتوسط من خلال أبعادها الثلاث (الأمنية والاقتصادية والسياسية)؟.
- ما هي الإمكانات المتاحة لدول المغرب العربي لتفعيل التعامل مع المبادرات الأمنية الأوروبية مُستقبلاً في ظلّ الوضع القائم؟

4/- فرضيات الدراسة:

إنّ مُحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جُملة من الفرضيات الّتي يُمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتّها أو ضُعفها في مُعالجة الإشكالية وهي كالآتي:

-بما أنّ الهموم والاضطرابات الأمنية الأوروبية ترتكز في الجنوب كنتاج لتنامي التهديدات والعمليات الإرهابية القادمة من المغرب العربي، والّتي تستهدف الأمن الأوروبي، فإنّ المقاربة الأوروبية للأمن في المغرب العربي تهدف إلى احتواء هذه التهديدات عن طريق تذويبها في إطار المبادرات والحوارات الأمنية المتوسطية.

بما أنّ الإتحاد الأوروبي لم يتوصّل بعد إلى سياسة خارجية موحدة، وعدم اكتمال بنائه الأمني فإنّ الإتاد كقوة مدنية وبمقاربته الأمنية أثبت عدم قُدرته في حلّ النزاعات الّتي ولّدت التهديدات القادمة من الجنوب، وبالتالي وُقوع العمليات والهجمات الإرهابية في مُختلف دوله الّتي وقف عاجزًا أمامها.

5/- حدود الدراسة:

يتناول البحث الإستراتيجية الأمنية الأوروبية فيالمغرب العربي والّتي تُمثّل المتغيّر الأساسي في الدّراسة، وعلى هذا الأساس يُمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني على النحو التالي:

5-1/ المجال الجغرافي:

تمّ التركيز في جزء كبير من الدراسة أساسًا على الجهة الجنوبية للبحر المتوسط أي المغرب العربي بحكم أنّ دوله تُرتبطة بروابط تاريخية، وثقافية وجُغرافية بالإتحاد الأوروبي، وبذلك تتعلّق الدراسة بطرف مبادر بسياسات أمنية وهو الإتحاد الأوروبي، وطرف مُتلقي يُمثّله المغرب العربي.

5-2/ المجال الزمني:

ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة غير أنّ مُقتضيات الإلمام بجوانب الموضوع تستدعي العودة إلى مراحل سابقة، أي مُنذ بداية التسعينيات وُصولاً إلى آخر مُبادرة وهي الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، وبذلك فإنّ الإطار الزمني المحور للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من بداية التسعينيات إلى غاية التطوّرات الأخيرة الحاصلة في السياسة الأوروبية الأمنية بالتزامن مع الأحداث الإرهابية الحاصلة في أوروبا مُؤخرًا.

6/- أدبيات الدراسة:

تحظى الدراسة حول الجهة المتوسطية باهتمام مُتزايد خاصةً لدى مراكز البحوث المتخصّصة ومعاهد الدراسات الأمنية في الدول الأوروبية، ففي الجانب النظري يعتبر كتاب "**باري بوزان**" "BARY BUZZAN" تحت عنوان (PEOPLE STATE AND FEAR)مرجعًا أساسيًا للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة وكذا مقالات "**هيلين فيو**" " HELENE

AUالاّتي تـُثير مجالاً واسعـًا للنقاش حول الفرق بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للأمن.

أمـّا الدراساللّغةبالعربية فهي قليلة نوعـًا ما ويـُمكن ذكر منها ما يـُنشر دوريـًا في المجلة الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية (لبنان)، والمجلّة "**موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، السياسية الدولية**" الصادرة عن مركز الدراسات السياسية (مصر)والّذي تناول موضوع الشراكة الأورومغاربية من جهة أخرى هناك كتاب الباحث الدكتور "**عبد النور بن عنتر**" في كتابه (البعد المتوسطي للأمن) الّذي يبيـّن التحولات في مفهوم الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أنـّه قد تناولت عدّة مواقع وروابط إلكترونية فيما تعلّق منها بالعمليات الإرهابية في أوروبا، وبعض رسائل الماجستير خاصة فيما تعلّق بموضوع العلاقات الأورومغاربية لكنـّها لم تتطرّق إلى الموضوع من جميع الزوايا.

7/- الإطار المنهجي:

بالاعتماد على الأدوات والتقنيات والمقاربات قصد الوصول إلى الهدف المنهجي المركزي تمّ الاستعانة بمختلف ما جاءت به الدراسا الأمنية قديمـًا وحديثـًا مستعملين النـّهج التقليدي والأدوات التحليلية، ومـُركـّب الأمن الإقليمي لـ"**بوزان**" كمفاهيم مفتاحية للدراسة، كما فرضت الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي الّذي تمّ توظيفه في تتبـّع مراحل السياسة الأوروبية الأمنية اتـّجاه المغرب العربي منخلال مـُبادرات وحوارات التعاون، دون تجاهل منهج دراسة الحالة وهي الهجمات والعمليات الإرهابية في أوروبا وفهم الأسباب والأحداث الّتي تتحكـّم فيها، وذلك لارتباطها بعلاقة مـُباشرة مع دول المغربي العربي.

8/- تقسيم الخطة:

الفصل الأول المعنون بـ "": كان من الضروري أن نستهل موضوع بحثنا هذا بإطار نظري، لأن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية يُعاني من الغموض والاختلاف، ما جعلنا نتطرق في هذا الفصل إلى قراءة تحليلية نقدية للمفهوم باعتباره المفهوم المركزي للدراسة، وذلك باعتماد مُقاربات ونظرياتوقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث؛ تناول **المبحث الأول موضوع الأمن والظاهر الأمنية**في التطور النوعي للظاهرة الأمنية وإبراز أهم التغيرات في مفاهيم الأمن،**أما المبحث الثاني فتناول المقاربات والنظريات المفسرة للظاهرة الأمنية**، وذلك في إطار المنظور التقليدي للأمن وتكوين فكرة مبدئية للمنظور الحديث للأمن، في حين كان التعرض للمبحث الثالث لأبعاد الأمن والظاهرة الأمنية خاصة في مفهومه الجديد كنتيجة للنقاش التقليدي والحديث.

الفصل الثانيعُنون بـ "المقاربة الأوروبية وترتيباتها الأمنية لاحتواء التهديدات المغاربية":تضمن ثلاثة مباحث بديلةً **بالمبحث الأول موقع المغرب العربي ضمن السياسية الأمنية للإتحاد الأوروبي**الّذي تطرقنا فيه إلى البيئة الأمنية للمغرب العربي وكذا الحديث عن أهم التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب، وأدرجنا في **المبحث الثاني أهم الحوارات والمبادرات الأمنية الأوروبية اتّجاه منطقة المغرب العربي**، فتطرقنا فيه إلى الحوارات والمبادرات الأمنية بهدف التعرف على هيكلة أو بناء الترتيبات الأمنية الأوروبية اتّجاه المغرب العربي، أما **المبحث الثالث وهو المشروع الأوروبي الأمني في المغرب العربي**، الّذي حاولنا من خلاله تقييم المشروع الأمني الإقليمي خاصةً من خلال مسار برشلونة ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

الفصل الثالث والّذي أدرج تحت عنوان الهجمات الإرهابية على أوروبايضمّ بدوره مبحثين، **فالمبحث الأول وهو ماهية ظاهرة الإرهاب** حاولنا فيه تقييم نظرة استشرافية للإرهاب بصفة عامةوكذلك أهمّ أهداف الإرهاب**أمّا المبحث الثاني وهو الهجومات الإرهابية على العواصم الأوروبية وعلاقتها بالمغرب العربي** هنا تحدّثنا بالتفصيل عن أهمّ العمليات الإرهابية الّتي نُفذّت في البلدان الأوروبية والّتي كان وراء أغلبها أشخاص ذو أُصول عربية ومغاربية سواءً تفجيرات انتحارية أو القتل العمدي بالرصاص أو حوادث الدّهس، والعمل على تقصّي آثار هذه الأحداث ومُستقبلها الّذي سيُحدّد كلّ من أوروبا والمغرب العربي على حدّ سواء.

الفصل الأول:

المفهوم العام

للظاهرة الأمنية

شغلت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات الباحثين والمفكرين نتيجة للأوضاع الّتي عايشها العالم قبيل وخلال تلك الفترة، إذ جاءت الاهتمامات التنظيرية والتي وصفت بالكلاسيكية بهدف تعريف أهم الفواعل الأمنية من خلال وضع مفهوم للأمن وتحديد موضوع لهذه الدراسات الأمنية، وذلك بغية الوصول إلى فهم متكامل لهذه القضية المحورية التي تتصدر واقع تفاعلات العلاقات الدولية، حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجةللتطور ات التي عرفها هذا الحقل تركزت أساسا في النظرة الواقعية للأمن، والأمن من المنظور الليبرالي، انطلقت الأولى من محورية الدولة في التحليل الأمني، في حين ركزت الثانية على السلاملديمقر اطي والاستراتيجيات التعاونية كهدف أساسي لتحقيق الأمن.

ويُعالج هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأمن والظاهرة الأمنية.

المبحث الثاني: أبعاد وتجليات الظاهرة الأمنية.

المبحث الثالث: المقاربات والنظريات المفسرة للظاهرة الأمنية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتّهديدات الأمنية

بعد انتهاء الحرب الباردة ساد العالم حالة من الأمن جرّاء تفكّك الإتحاد السوفييتي وبروز الليبرالية والمنظومة القيمية الغربية كطرف منتصر ومهيمن في هذه المرحلة دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، يأتي في مقدّمتها مفهوم الأمن الّذي تغيّر مفهومه من الطابع التقليدي إلى الطابع الشامل متعدّد المضامين، والّذي يشمل عدّة قطاعات اقتصادية سياسية واجتماعية، هذا التغيير الّذي ارتبط أساساً بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضدّ أمن الدولة والّتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للقارات كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، وقد تجلّت إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة وما تلاها من تفجّر للنزاعات والعمليات الإرهابية في أوروبا، كلّ هذه المعطيات في ظلّ بيئة دولية متغيّرة جعلت من البعد الأمني يحتلّ الصدارة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

عرف حقل العلاقات الدولية اهتماماً بالغاً بمفهوم الأمن وحاول الاقتراب منه من خلال العديد من النظريات الّتي تُشكّل مدخلاً مفاهيمياً لهذه الظاهرة، حيث برزت في هذا الشأن العديد من التفسيرات النظرية الأمنية، الّتي رافقت تطوّر مفهوم الأمن عبر مراحل تاريخية مختلفة انطلاقاً من تأسيس الدّراسات الدولية خلال الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ليتمّ فحص مصطلح الأمن عبر نظريات الأمن الدولي بداية من هذه الفترة وانطلاقاً من هذه الطروحات النظرية وبالتالي فهي تُعدّ بمثابة رصيد علمي لا يُمكن تجاوزه إزاء أيّ بحث علمي يحمل متغيّر الأمن كأحد العناصر الجوهرية للدراسة.

أولاً - التعريف اللغوي للأمن:

يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ سورة البقرة الآية 125 وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد[1].

كمايشير مدلول كلمة أمن على أن مصدر ها مشتق: آمن، يأمن وكذلك إلى الإطمئنان وعدم الخوف، وأمن البلد إذا إطمأن منه أهله، وأمن الشر إذا سلم منه و الأمانة ضد الخيانة.[2]، وأيضا الأمن عبارة عن الإطمئنان الناتج من الوثوق بالله تعالى وبالغير، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينتج عنهما من راحة نفسية[3].

ثانياً: التعريف الإصطلاحي للأمن:

لقد تعددت التعريفات للأمن، ولم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، رغم أن هذا المفهوم يجذ جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي.[4]

---

[1]- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات المنية في منظورات العلاقات الدولية**، قسنطينية: جامعة منتوري قسم العلوم السياسية، 2008، ص.271.

[2]- العايب سليم، **أزمة التنظير في العلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، غ.م، 2008، ص.13.

[3]- البكوش الطيب، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، الجزائر: **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد 10، 2003، ص.164.

[4]- يوسف خولة، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، دمشق: **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 09، 2012، ص.525.

ويعرف الأمن بأنه: الأمن البشري على التهديدات واسعة الإنتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم.[1]

ولعل مفهوم الأمن موضوع اختلاف لدى الكثير من المفكرين، فقد عرفه **(هنري كسينجر)** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بأنه: "يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقهما إلى حفظ حقه في البقاء".

كما عرفه **(روبرت مكنمارا)** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه **(جوهر الأمن)**، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في ظل حماية مضمونه".

كما يقول الأمن على أربع مرتكزات: إدراك التهديد الداخلي والخارجي، ورسم إستراتيجية للتنمية، وتوفير قوة لمواجهة التهديدات، وا ٍعداد سيناريوهات مستقبلية.

كما له أربع مستويات وهي:

1- أمن الفرد في مواجهة الأخطار التي تهدد حياته وممتلكاته أو أسرته.

2- أمن الوطني ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه "بالأمن الوطني".

3- الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي"[2].

[1]- الأمم المتحدة، متابعة قرار الجمعية العامة 291/64 المتعلق بالأمن البشري تقرير الأمين العام، 05 أبريل 2012، ص.07.

[2]- الشجيري فايق، حسن جاسم، **البيئة والأمن الدولي**، يوم 2018/03/02 على الساعة 19:00. متوفر على الرابط التالي: http:// www. politics. ar. comlar /index.php/ permalink/ 3056. html

4- الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ولعل أحدث تعريفات الأمن و أكثرها تداولا، تعريف **(باري بوزان)**، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية وهو يعرف الأمن "بأنه العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا.[1]

لكن **(داريو باتيستيلا)**يرى في تعر بف بوزان تبسيطا لمعنى تعرف **(أرنولدولفرز)** لعام 1952م، الذي نال نوعا ما من الاجماع بين الدارسين وهو يرى أن الأمن موضوعا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي: فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم، وهي تتمثل بـ بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات[2].

وقد تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة حيث سيطر فكر الواقعيين، وا ٍن كان بدرجات مختلفة عن مفهوم الأمن ووجه الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة إذ حكمت المنافسة أجل السيطرة على امتلاك القوة في علاقات القطبين المتنافسين.[3]

ومع نهاية الحرب الباردة وقع نوع من ثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعوا السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر

[1]- الأسطل كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**، غزة: جامعة الأزهر، 2011، ص.ص.15-16.
[2]- النداوي جاسم، **الأمن الدولي والمنطقة العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، المجلد 03، 1985، ص.30.
[3]- أمين خديجة، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص.10.

اتساعا لمفهوم الأمن،ويبدوا أن وجهة نظرا أكثر جذر ية تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تظم بين جوانبها الإنسانية بأسرها وليس فقط عن الدول.[1]

كما أنه تمت الصياغة المفاهيمية الاتجاه* التقليدي للأمن استنادا إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، ولذلك فنحن بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدولات العميقة لهذا المفهوم فالعلاقات الدولية التي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها سليمة تعاونية أو لا سليمة تنازعية، تطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطار ا مهما للأمن التقليدي يضمن نقطتين مركزيتين:

1- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات و الدول.

2- طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

ولذلك بالضرورة المنهجية كان لزاما استعراض البيئة الدولية الأمن قصد ضبط مفهومه وآليات تحقيقه.

لقد كانت مسألة الأمن* دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الملحة للأمن وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكرنولوجيا الإنتقال من الأمن الخاص إلى الأمن العام أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه.

على صعيد آخر ومنذ اتفاقية (**ويستفاليا**)التي عقدت عام 1648م وكرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل في النظام

[1]- غريفيش أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.78.

* نقصبالاتجاه الإطار الّذي يضبط الظروف والمتغيّرات المرتبطة بمفهوم الأمن عبر مراحل مُختلفة وبعيدًا عن أيّ إسهامات نظرية للمدارس والمقاربات الّتي أولت أهمّية خاصة لموضوع الأمن.

الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول، ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسكها المباشر مع الوحدات الأخرى.[1]

وعليه فاندرج الأمن كموضوع السياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي. ولأن الدول هي المرتكز العالمي للشرعية السياسية، فإن شرعية النظام الدولي من شرعية أطرافه الفاعلة (الدول) ويتوفر عاملين مهمين:

1- انعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم للعلاقات بين الدول.

2- انعدام وجود تمايزات داخلية، تعيق مخرجات النظام السياسي للدولة أو تعطلها وكنتيجة لذلك عرف الأمن بكونه التزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار " ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي" وعليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي والحقيقة أن هذا الالتزام كان يصل في حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول خاصة إذا ما تعلق الأمر باضطرابات داخلية وكمثال على ذلك الحرب بين بريطانيا والأرجنتين عام 1982 على جزر "**ملفناس**" التي كانت مواجهة خارجية لصرف اتجاهات الرأي العام عن المشاكل الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضدّ الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين

* نتعامل هنا مع الأمنباعتباره حالة وجودية بعيدًا الجانب المؤسساتي وحتّى النظري في التعاطي مع هذا المفهوم.

[1]- رقا عادل، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، يوم 2018/03/10، على الساعة 18:00. متوفر على الرابط التالي: http:// banoutal. anlamontado. net/ t59-topic

وممتلكاتهم ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدء بالإجراءات الوقائية وعقدا الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.[1]

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضين أساسيين هما:

1- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

2- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول البقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

ويتجلى هذان الافتراضات في التعريف الذي قدمه **(ليبمان)** (LPPMAN) بقوله:" تعد الأة آمنة إلى حدّ ما إذا لم تكن في حالة خطرا أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب.[2]

يفهم من هذا أن الجانب الحربي والتسلحي وفقا لهذا الاتجاه هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومقدرة الدولة على مجابهة أي هجوم عسكري عليها.

وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح، الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة

[1]- عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص.7.
[2]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.421.

الإمكانيات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدو تهديد مصالحها.[1]

لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغير الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول و وعدم الفصل بينهما هو إعمال للسيادة العسكرية دائما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع **"فرانك تيجزا"** (FRANK TRAGGER) إلى القول أن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية (CARE VALUES) وعليه فيعرف **(عبد الوهاب الكيالي)** الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدول من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي.[2]

وا ٍذا كان ذلك هو المفهوم التقليدي للأمن، فالسؤال المطروح هو: هل بقي نفس المعنى سائد في الوقت المعاصر؟

ويمكن تعقب الأبعاد المعاصرة لمفهوم الأمن من خلال إدراك الدلالات الأساسية للدراسات الأمنية على ضوء التحولات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديد في السياسة العالمية، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثاني.

[1]- ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص.24.

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص.131.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن والظاهرة الأمنية

يرى "**جون بيرتون**" (JOHN BURTON) أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة.[1]

لذلك ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغييرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي إفرازات التي نتجت عنها.

ومن ناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية: التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

- صور التحولات الدولية المباشرة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية

- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.

- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تطور ظاهرة الاعتماد المتبادل، ومن أهم هذه التحولات ما يلي:

1- اتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية ومارد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار على استقلالها السياسي.

[1]- محمود حيدر، "السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 100، نوفمبر 2004، ص.48.

2- تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الإستراتيجية من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات.[1]

إن تشابكية المشهد الدولي هذه قد أسهمت بشكل كبير في بلورة تحديات جديدة، شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى.

فالدولة القومية وجدت نفسها أمام 03 تحديات رئيسية بحسب **"جون هيرز":**

أ- التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الاعتماد المتبادل ، وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدولة الأخرى.

ب- التحدي القيمي: حتىقبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حدّ كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين في منطلقات تحددها السلطة، غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلت حماية الإقليم من تسلل الأفكار والقيم، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمرا شبه مستحيل على الدولة القومية، حيث تزعزعت الوظيفة التربوية والقيميمة للسلطة الوطنية، بحيث أضحى مفهوم الحدود السياسية لا يتطابق مع حقيقة ما يجرى على أرض الواقع، إذا صارت الدعاية المضادة تمرر بقوة عبر الحدود الرسمية للدولة، عن طريق وسائل الاتصال المتطورة منها على وجه الخصوص

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص.ص46-48.

الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة وغيرها من الأدوات الأخرى.[1]

ج- التحدي الأمني: يتجسد في أربعة أبعاد وهي كما يلي:

1- التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي، فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل "حرمة الحدود"، فوجود السلاح النووي في حدّ ذاته يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الإستراتيجي.

2- إن الدولة القومية أصبحت أكثر توقعا من الناحية الأمنية، حيث كما يشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية.

3- إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان علىأدقّ الإمكانيات العسكرية للدول.

4- إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة قد أحدث تغيير في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لأخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الإستراتيجية التقليدية، فامتلاك الدولة السلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله، خاصة مع القدرات التدميرية الهائلة للسلاح النووي من ناحية الدقة في التصويب وكذلك المدى والنطاق التدميربين، كل هذه المتغيرات التي عرفها النظام الدولي

[1]- وليد عبد الحي، "تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية العلاقات الدولية**، العدد 04، ص 85.

المعاصر، أدت إلى تدويل المشاكل الدولية، وانتقلت بها من الفهم التقليدي لتوازن القوى و الأمن الجماعي إلى التركيز والاهتمام بقضايا التعاون والتنمية وكذا التوازن النووي.[1]

كل هذه التحديات قد انعكست بشكل مباشر على مفهوم الأمن في صورته المعاصرة وقد مس هذا الانعكاس تغيرا في مضمون الدراسات الأمنية تناسبا مع التغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي، ولذلك استوجب الأمر ضرورة توفر عنصر الإدراك المعرفي في تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية بشكل يسمح بوضع سياسات أمنية فعالة.

بناءً على هذا أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدودفحسب و لا قضيةِ إقامة تر سانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.[2]

إن الصفة الشمولية في الدراسات الأمنية تجعلها تتناول مفهوم الأمن فمن الاتجاه المعاصر استنادا إلى:

1- البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية: وهو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتقاءً للتهديد، أي انه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود و البقاء، ولذلك نكون أمام" ذاتية أمنية"، تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من **(كوفمان)** (KAUFMANN) التي ترى أنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الخوف والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف وأيضا تندرج هنا كتابات **(لينكولن)** (LINCOLN)

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.86.
[2]- ثامر كامل، مرجع سابق، ص.26.

الذي يقول في هذا الصدد: «إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودهلضدّ العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف مما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي»[1].

والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أول الحاجيات التي يسعى الإنسان لضمانها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجاته إلى الأمن استمال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعا كحاجات تحقيق الذات أو حاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حدّ تعبرا **(ماسلو)** (MASLOW)[2].

2- البعد السياسي في تكون القيمة الأمنية: لاعتبارات قانونية، وأخرى سياسية يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى وعليه فقد ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسة إذ تهدف الدولة إلى تعرفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى، كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تعسف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية في استمرار لنجاعة لتصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة.

ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي التي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة وفقا للتصميم الآتي: السلوكيات الأمنية، مدخلات/ قرارات السياسة

[1]- خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، 1995، ص.8.

[2] - lindgren. hand beyrne. D. psychogy: anintroductin to behavioral Science, john, N.W, 1975, p:83.

الخارجية/ مخرجات وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها: الأول الذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية (مثل القوات العسكرية) بينها الثاني تكييفي يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية.[1]

والحقيقة أن لجوء الدول إلى سياسات أمنية ذاتية أو تكيفية، يشكل في حدود معين معيارا تقنيا لفهم التمايزات الموجودة بين الدول وطبيعية تموضعها في النظام الدولي فإنكفائية الدول أمنيا تعبر عن انطوائية في سياستها الخارجية، في حين تعكس إندماجيتها الأمنية نهجا تفاعليا في سياستها الخارجية.

3- البعد التنموي للعملية الأمنية: تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن على اعتبار انه لا يمكن تشكيل مستويات معينة في الاستقرار دون توفير درجات معتبر من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي، وهي تعبر عن تكملية وظيفية، لن تحقيق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا، ويعتبر **(وبرت مكنامرا)** (ROBERT MACNAMRA)أحد رواد هذا الطرح و أكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقات التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأنية للدولة خار جيا لذلك فهو يقول: «إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وا ٍن كان يتضمنها، والأن ليس هو النشاط العسكري وا ٍن كان يشمله إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن فإذا لم توجد هناك

[1]- ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: المكتب الحديث، 1985، ص.67.

تنمية داخلية أو على الأقل درجة ادني منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا».[1]

وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية، أولوية البعد الاقتصادي، بينما انعدام الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية، كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات **"كارولين توماس"**(CAROLINE THOMAS) التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحةو المال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني[2].

ويمضي في ذات المسعي **"اولمان"**(ULLMAN) الذي يعرف الأمن على أنه محاولة للحماية الأحداث التي تهدد تحكيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتفويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما يدعو **"جيسيكا"** (JESSIKA) إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[3].

4- الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني: تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية، هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة، هنا دائما يتم التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، وذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معنية.

---

[1]- روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص.125.

[2]- محمد شبلي، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003، ص.162.

[3] - Ken Booth and Steve Smith, international relations, theoru topay, combrige university Press, 1995, P.P.180-183.

وقد بين "**جون غالتونغ**" **(**JOHN GALTUNG**)** في دراسته "الأشكال البديلة للدفاع" (LES FORMES ALTERNATIVES DE FENSE) كيف أن البناء الأمني للدول مع يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي بإيجادها حالة من ألا تعاون أو التمرد الجماعي العام.

ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية (القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة صلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة[1].

[1]- خير الدين العايب، مرجع سابق، ص.15.

المبحث الثاني: أبعاد وتجليات الظاهرة الأمنية

شهدت الدراسات الأمنية نقاشات وحوارات ركّزت هذه الأخيرة في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل الاقتصادية،إلاّ أنّه مع بداية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة وظُهور موجة تهديدات جديدة وغلبت نمط الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول، ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وقطاعاته وا ٍعادة النظر في موضوعه المرجعي وذلك وفق عدّة أبعاد وتجلّيات لهذا الأخير، منها البعد السياسي والاقتصادي والبعد الاجتماعي والبيئي وكذلك الأمن الإنساني كبعد أمني جديد، وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المجتمعو الفرد..... حيث تولّى عدد من الدارسين مهمّة مُراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيّق إلى أبعاد جديدة وهذه الأخيرة ترتبط ببعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن الأخرى.

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد الاقتصادي للأمن

أولاً - البعد السياسي:

يحق للفرد التمتع بالاستقلالية و اختيار ممثليه، وفي المشاركة في الحياة السياسية ويدوي الأمن السياسيكذلك الحر ية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان دون خرق لها، أو تعرضه للإكراه والعنف، ويحق للفرد تشكيل جبهة المعارضة سواء في صورة أحزاب وجماعات ضاغطة لذ فالحديث أصبح عن الديمقراطية وعن الحكم الراشد لتمكين الفرد منالتعبير عن حقوق السياسية و التي تعد قادة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق كالحق في الصحة، وفي التعبير عن الانتماء الثقافي والإثني، ويندرج ضمن الأمن السياسي[1] "الأمن القضائي"، إن لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل غير المتحيز لأية سلطة غير سلطة القانون، أي الحق في محاكمه عادلة في دولة القانون.

[1]- رامي محمود، **دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، 2011، ص78، يوم 2018/03/22، على الساعة 19:00. متوفر على الرابط التالي: http://banovta1.ahlamontada.netle59-lopic, pdf

لا يتهدد الأمن السياسي بظاهرة الإرهاب الدولي والإجرام بقدر ما يكون مهدد من طرف سلطات الدولة التي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للبقاء مسيطرة على الحكم، فيعيش الفرد في خوف ورعب دائم لغياب سلطة القانون وقضاء عادل غير متحيز، مما يجعل من الدولة تهديدا للأمن في حدّ ذاته.

ثانياً- البعد الاقتصادي:

باعتبار أنّ المنظور الواقعي للأمن اعتمد على المرجعية الدولية، لم يهتمّ بكل أبعاد الأمن واقتصر على القطاع العسكري، ومع ذلك فإن بعض الواقعيين أمثال "**ريتشارد يولمان**" و"**جيسيكا ماتيوس**"، اهتموا بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن ولاحظوا أنّ البعد الاقتصادي سجلّ وجوده حتى خلال الحرب الباردة، وذلك في النقاش حول الأمن القومي للولايات المتحدّة الأمريكية، وتمّ ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي في مطلع السبعينات من القرن 20 واعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا، لتطور وتشابك العلاقات الاقتصادية، كما أنّ العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الاقتصادي ومنهم، "**روبرت ماكنمارا**" الّذي ربط الأمن بالتنمية.[1]

وبذلك فإن الأمن الاقتصادي يعني حسبه تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة، يفترض بأنّ الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والأمن الوطني، لذا يسود الاعتقاد أنّه بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان هذا الكوكب فإنّ الأسباب الرئيسية للأمن هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية وهذه الأخيرة هي بعد هام في الأمن[2]، وأشار العديد من الأكاديميين بدورهم إلى للعلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن من خلال

[1]- عبد النورين عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.23.

[2] -Caroline Thomas, in search of security: the third world in international relations, whent shefbooks, brightion, 1987, P:92.

الأربعينيات أمثال (VINER HIRSCHMAN) ومؤخرا أصبح الأمن الاقتصادي بعدا أكثر أهمية فيمجالي الاقتصاد السياسي الدولي و الدراسات الأمنية[1].

أمـّا بخصوص وجهة نظر الموسعين وخاصة رواد مدرسة بحوث السلام **(بوزان ويفر)** باعتبارهم من أوائل دعاة توسيع حقل الدراسات الأمنية، فقد اهتموا بالبعد الاقتصادي للأمن، ويرتبط من وجهة نظر "**باري بوزان**" بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدّة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى، كما هو حال الدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي[2].

وقد أشار العديد من الأكاديمية إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد و الأمن، حيث أصبح الأمن الاقتصادي مؤخرا بعدا أكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الدولي و الدراسات الأمنية[3].

وحسب بوزان، فإنه إدراك الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط الّتي يخلقها الاختلاف في الثروة التطلعات بين الدول، خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير و القوى الاقتصادية العالمية.

- هشاشة الاقتصاديات الوطنية الّتي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

[1] - Mark Neocleous, from social to national security: on fabrication of economic order, cecurity dialogue, vol, 37 N03 2006, P:366.
[2] - Said Haddadi, the westen mediterranean asa security comlex: aliaison between the european union and the middle east, gea monet working paper, 1999, P:09.
[3] - Mark Neocleous, op, cet, P:366.

التخوّف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، يؤدي إلى انتهاج سلوكات حمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حدّ سواء.

- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو حتى استحداث الآليات للشراكة الاقتصادية نظراً لحساسية العلاقات الطاقويةالدّوليةالّتي يمثل البترول أهم عناصرها.[1]

هذا وقد تم ربط البعد الاقتصادي للأمن عند النقديين أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة، حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البنية هي التي أوجدت الهوة بين المحيط والمركز (الفقراء والأغنياء)، فيصبح الأمن الاقتصادي عند النقديين في المقام الأول ضمانرخاء الفرد وانعتاقه من الفقر والجوعوالحرمان في ظلّ نظام اقتصادي رأس مالي غير عادل ولا متوازن باعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة، وهو ما ينعكس سلبا على النظام البيئي.[2]

المطلب الثاني:البعد الاجتماعي والبعد البيئي للأمن

أولاً - البعد الاجتماعي:

يعتبر البعد الاجتماعي أو "الأمن المجتمعي" (SOCIETAL SECURITY) أهم قطاع يُركز عليه "**بوزان**" ضمن المفهوم الموسع للأمن. لكونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردةوحسب "**بوزان**"فإنّ الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابةً للسؤال "أمن من؟"، فيجيب: "أمن الدولة"، ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن وتبنيه في تحليله لثلاث مستويات هي: الأفراد

[1] -Victor Yves, ghebali, brigitte, s'aner-wiein, european security in 1990: challange bnd prespectives, geneva, unidir, 1995, P:07.
[2] -Helene Vian, op, cit, P:132.

الدول، والنظام الدولي،بذلك فالأمن المجتمعي حسبه يبقى مرتبطا دوما بالدولة، أمّا عن السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه يقول: الجماعات[1].

من هنا فإنّ الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الإثنية ومن جهته "**موللر**" (MULLER)حدّد موقفه من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي الّذي ينتج حسبه عن: "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، فيسياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة والممكنة، وبتحديد أكثر فإنّه يتعلّق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأنّ هناك مساسا بمكونات هويتها، كاللغة والدين والعادات"[2].

من خلال هذا التعريف يمكن التوصل إلى أنّ المجموعات الإثنية الّتي تضمنها دولة ما تعتبر بمثابةالكيان المعني بالدراسة الأمنية، أمّا عن القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المجموعة الإثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية،يرى "**بوزان**" أن المأزق الأمني يتمحور حول متغير "الهوية" وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وهو يعني التمييز بين "نحن" و"هم"، أي حماية الهوية الجماعية الّتي تكون بمعزل عن الدولة، مثل الديانات والأمم.[3]

ومثال ذلك فيما يحض قضية "الهجرة" (IMMIGRATION) فقد أصبحت رهانا أمنيا بعد أن تمّ أمننتها خلال الثمانينات وأصبحت قضية الهجرات (الشرعية وغير الشرعية) مصدر قلق للدول باعتبارأنّ المهاجرين يمثلون تهديد للهوية الوطنية المحدّدة ثقافيا وتأثير سلبي على البني الديمغرافية للدول والمجتمعات المستقبلة وهو ما يتسبب في توترات اجتماعية تنجم عن كراهية الأجانب والعنصرية[4]، ومن هنافإنّ "مدرسة كوبنهاخن"

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.24.
[2]- عادل زقاع، مرجع سابق، ص.101.
[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 26.
[4] - Charles Philippe David, op, cit, P:251.

تقرّ بأنّ الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنّه بناء اجتماعي يشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، فالأمن الاجتماعي هو البعد الجديد المبني اجتماعيا و هو يعني جسر الهوة بين أمن الدولة و أمان الأفراد[1]، هو ما يبرّر التخوف من الغزو الجنوبي للشمال، ويمثل الإقليم المتوسطي مثالا لذلك و حسب "**بوزان**" فإنّ مفهوم الأمن الاجتماعي يشير إلى: "استطاعة المجتمع البقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، و الحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية و التقاليدية"[2].

وبذلك فإنّ البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة فسحت المجال أمام تنامي دور قطاعات اقتصادية، بيئية ومجتمعية، سياسية، ترتبط بعضها ببعض وبمستويات تحليلية تتجاوز الدولة إلى الفرد المجتمع والعالم بأسره، و هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل كلّ منها تحدّد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وكذا الطريقة الّتي ترتب بها الأولويات، لكنّها محبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط، وعليه فقد أصبحت السياسات والإستراتيجيات الأمنية تُبنى على أساس معايير تستجيب لمتطلبات المجتمع المعاصر.[3]

ثانيا- البعد البيئي:

لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المتخصصين فيها وإنّما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا تتحدد من خلاله ملامح سياسية أيّ دولة، فتلوث البيئة ليسه بالموضوع الجديد إذ أنّه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء والتربة واستنزاف الطبيعة، إلاّأنّ مكافحة هذا التلوث لم تكن تمثل

[1] - Ole Weaver, Barrubuzan. M. Kelsrup, Pleaitre, migratin and New security agendain europe, London pinter, P:23.
[2] - Bjorn Moller, op, cit, P:17.
[3] - عادل زقاع، مرجع سابق.

قضية أمنية إلاّ بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وأضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول.

قدوشهدت الدراسات البيئية انتشار ً ملحوس ً ا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة (BRUNDTLAND) سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك (OUN COMMON FUTURE) كمؤشر لبروز الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي المجتمعيو البشري كما تلت عدّ ة دراسات حول الأمن الإيكولوجي[1]، وعرفت الأدبيات في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل: "النظرية السياسية الخضراء"، و"التصورات السنوية لإشكالية البيئة" (ECO FEMINISM)و أهم ما يشير مسألة اللاأمن البيئي:

- إسهام الحروبوالنزاعات المسلحة و استعداداتها في تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي (المائي و الجوي)، انقراض أنواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدّ ي إلى تهديد مباشر لأمن الدول والأفراد والجماعات، وحتّ ى استمرار الحياة على وجه الأرض.[2]

- ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية و الطاقوية كالماء والبترول والغاز والّتي عادة ما تؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها وبالخصوص مورد الماء الّذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.

بما أنّ الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات الدراسة الأمنية فإن منظري مدرسة "بحوث السلام"يرون أنّ القطاع البيئي للأمن واحد من أهم و أخطر القطاعات، ويعتقد "**ماك ليفي**" (MACCA LEVY) أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية[3].

[1] - Bjorn Moller, op, cit, P:13.
[2] -Ibidd. PP:13-14.
[3] - Said Haddadi, op, cit, P:11.

و اعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي و التلوث الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية و ازدياد النشاط الصناعي وتأثير اتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية الرفاهية والوجود الإنساني[1]، وهي نفس القضايا الّتي عادة ما تؤدّ ي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعلها مع النمو الديمغرافي السريع خاصة في العالم الثالث،وا إفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين تصاعد موجه الهجرة نحو الشمال، وما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات.[2]

فالأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار مدرسة "بحوث السلام" يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والّذي يرتكز على بقاء و استمرار الأصناف الفردية (بشرية وحيوانية) ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي واستمرار أنماط العيش (الغابات والبحيرات)، وبصفة خاصة الحضارة البشرية[3].

ويقر "**بوزان**" كتابه (**الشعب الدول و الخوف**)أن ّ القطاع البيئي صعب التعريف ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فحسب، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار، وذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي[4].

إن ّ هذا الاهتمام العالمي، بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة وقد تبنت إدارة كلينتون بالولايات المتحدة هذا المصطلح كجزء من مبادئ الأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، ويتناول مفهوم الأمن البيئي مسألتين: **الأولى:** هي العوامل البيئية الّتي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء ً أكانت نزاعات عرقية

[1] -Barry Buzan, op, cit, P:07.
[2] -Fransisco A. Magino, environmental security in the china sea, security dialogue, vol, 28, N01, 1997, PP:97-112.
[3] -Barry Buzan, op, cit, P:17.
[4] -Marianna Stone, security acoording to buzan: Acomprehnsive security analysis, security duscussion papers senies01, new york columbia universty, spring, 2009, PP: 05-06.

أو إقليمية **و الثانية:** تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات و التنمية الاقتصادية.

و نتيجة لذلك كثرت المشكلات البيئية بشكل بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية بل ويهدد حياة سكان الكرة الأرضية الّذين يتزايد عددهم باطراد و الذين تعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية والمرض والكوارث الطبيعية و المناخية نتيجة تلوث البيئة وهو ما يدفع السكان إلى الهجرة بحثا عن ظروف أفضل وقد ينتج عن هذه الهجرة مشكلات بين المهاجرين والمقيمين بسبب اختلاف الثقافات وأنماط الحياة و التنافس على الموارد المحدودة وقد يفضي هذا في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتفشي الجريمة فيه بالتالي فان ّ هذه المؤشرات التي تهدد بالدرجة الأولى بقاء الفرد وحياته ورفاهيته تبرز جليا العلاقة الوطيدة بين المنظومة الايكولوجية و الأمن البشري[1].

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كبعد جديد

أولاً - مفهوم الأمن الإنساني:

فرض الواقع المعقد ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية إثرلتحولات التي مسّ ت الساحة العالمية، وقد أعطى لمفهوم الأمن الإنسانيجملة من التعاريف الّتي تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسانسواء ً من العنف أو من الحاجة، وكذا مبدأ الكرامة الإنسانية.

وعليه فقد عرف "**اللويد أكسور**" (LLOYD AXWORD) في جوان 1996 وزير خارجية كندا آنذاك الأمن الإنساني على أنّ ه: "حماية الأفراد من التهديدات الّتي تكون مصحوبة أو غير مصحوبة بالعنف وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأمنهمولحياتهم و هي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني

[1]- فايق حسن الشجيري، **البيئة والأمن الدولي**، يوم 2018/04/26، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي:
http:// www.annaba, org/ inbahom /nba72/ beeg, htm

الحماية"[1]. فبالنسبة إليه ولبلده كندا يعني الأمن الإنساني: "الحماية من كلّ التهديدات الّتي تمسّ الحقوق الإنسانية مهما كانت فإن كان الأمن يُعدّ الأكثر تهديداً في حالة النزاعات، فهو لا يعني مُجرّد القيام بفعل إنساني، بل يُوحي بضرورة البحث عن الأسباب العميقة للأمن ومُعالجتها والمساهمة في ضمان أمن الأفراد مُستقبلاً".

ويعود اهتمام كندا بمسألة الأمن الإنساني لكونها لا تعرف تهديدات مُباشرة على حُدودها الآمنة بقدر ما تتأثّر بالاستقرار العالمي، لاعتمادها الكبير على التجارة العالمية لذا فهي ترى في الأمن الإنساني "مُتقدّماً لها"[2].

ويرى "**بيا ربيتقرو**" (PIERRE PETTIGREW) من جهته أنّ الأمن الإنساني يعدّ أولوية للسياسة الخارجية للدول ويعرّفه على أنّه يتمثّل في الحقوق الإنسانية و الرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة، ونجد 03 أبعاد للأمن الإنساني في هذا التعريف: البعد الحقوقي، والبعد الاقتصادي، والبعد الإنساني البيئي، للفرد إذا حرية التمتع بحقوقه كونه إنسان والتمتع بمستوي معيشي واقتصادي يضمن له التمتع بتلك الحقوق في ظلّ بيئة نظيفة وآمنة لا تعرف التدهور بشكل خطر على بقائه مستقبلا[3].

كما يرى "**يوكيو تاكاسي**" (YUKIEE TAKASI) أنّ للأمن الإنساني جانبين: الحرية إزاء الخوف والحرية إزاء الحاجة هناك من يرى أنّ الأمن حرية من الخوف، وبالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالتحرير من الخوف، وناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على الحياة وكرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في الطبيعية النز اعات لما بعد الحرب الباردة أماّ بالنسبة لليابان فإنّ مفهوم الأمن الإنساني هو "ضمان حياة الفرد في كرامة لذا فمن المهمّ الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات والحروب فقط، وتسيطر فكرتي التحرر والكرامة الإنسانية على هذا

[1] -Abebe Zegerye and Julia Maxted, human security and conflict in the born of africa, 2001, www. iss, za/ pubs/ book/ maxted, htm.
[2] - Paul Heinbeckr, la securite humaine: enjeux ineluctables, www. journal. dnd, ca.
[3] -Gervais et Roussel. Op. cit .p.46.

التعريف للأمن الإنساني فالتحرر يكون في فترة السلم والحرب، ولابدّ من توفير قاعدة تمكن الفرد من التمتع بحريته في أي زمان ومكان، ممّا يستدعي أعمالا وقائية وليس فقط علاجية وسيكون لنا حديث فيما بعد على مقاربتي الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية[1].

ثانيًا- مراحل تطور مفهوم الأمن الإنساني:

2/ المرحلة الأولى: وهي مرحلة البداية ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الّذي اغتنم مُعدّوه الفرصة الّتي أتاحتها لهم نهاية الحرب الباردة لاقتراحه، لكنّه لاقى تشكيكا من قبل مجموعة 977 بسبب مخاوف أن يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة، وفي قمة كوبنهغن سنة 1995 تمّ رفض المصطلح، وفي نفس تشكل تحالف ضم 13 دولة تتقاسمهم نفس الأفكار، عمل التحالف على تشكيل "شبكة الأمن الإسباني" (HUMAN SECURITY NETWONK, HSN) سنة 1999 وفي نفس الاتجاه فتحث منظمة "اليونيكسو" نقاشا عالميا لمراجعة الأمن والسلم عبر الشبكة الدولية لترقية السلم والأمن الإنساني (SECURIPAX FORUM).

2/ المرحلة الثانية: مابين سنتي 2001-2003 استعاد المفهوم حويته ضمن النقاش حول "مسؤولية الحماية" (RESPOSIBILITIY TO PROTECT) والّذي قادته اللجنة الدولية وسيادة الدولة (ICISS) الكندية وكذا النقاش حول مسؤولية التنمية، بمبادرة اللجنة اليابانية للأمن الإنساني (SHS) وذلك بمساهمة دولتي كندا واليابان اللّتين ساهمتا في دعم وتحويله إدماج الأمن الإنساني في الأجندة العالمية[2].

3/ المرحلة الثالثة: ما بين سنتي 2004-2009 بدافع الحاجة إلى التكييف مع الحقائق المستجدة في القرن 21. وإيجاد إجابات جماعية لتهديدات أصبحت أكثر وضوحا، تحول الأمن الإنساني إلى موضوع ضمن أجندة إصلاح الأمم المتحدة وبعض المنظمات

[1] -Yuckier Takasu . Hisstatementat at the international conference on Humansecurityima globalized world (2002) www .mafa. golip/policy/human secun.hm

[2] - Barbara Delcourt, op.cit.p.71.

الإقليمية كالإتحاد الأوروبي، وقد وضعت منظمة "اليونسكو" الأمن الإنساني في أجندة احتلال السلم منذ نهاية التسعينات.

4/- المرحلة الرابعة: منذ بداية سنة 2009 إلى الآن مع انتخاب الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الّذي ركّز على الحصيلة السلبية للسياسة الوضعية المنتهجة من قبل الإدارة السابقة، لقد حمل الرئيس أوباما شعار التغيير في حملته الانتخابية ونادى بضرورة الالتفاف إلى التهديدات الداخلية للمجتمع الأمريكي وإعادة النظر في العمل العسكري الخارجي على وقع الأزمة الاقتصادية العالمية الّتي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[1].

[1]- إنغام عبد الكريم أبومور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية**، غزة: جامعة الأزهر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، 2013، ص. 42.

المبحث الثالث:المقاربات و النظريات المفسرة للظاهرة الأمنية

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة بدء بتلك الدراسات والأبحاث الّتي غطت مدة زمنية طويلة، والتي تدخل في إطار ما يسمى بالنظرية التقليدية التي ترتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستو ى الدولي فقد ضلت الدولة هي الفاعل المركزي الوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور، والموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية والاهتمام بالقدرات العسكرية، من أجل التصدي للتهديدات الخار جية لذلك حاول التقليديون مثلا (الواقعيون، والواقعيون الجدد، الليبراليون) الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم، ضمن التصورات التوسعية لهذا الطرح.

لكن بعد الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن وأثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، والتلوث البيئي....الخ فظهرت النظريات الابستيمولوجية الحديثة كالنظريات النقدية والاجتماعية ونظرية ما بعد الحداثة، حيث اعتبرت الواقع الاجتماعي ليس شيئا معطى بل يبنى بالطريقة الإنسانية والإرادةوسُ مي هذا التصور الجديد بالنظرية التكوينية التي تتبنى تفكيرا ونزعة ما بعد "تجريبية"، وهو ما أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة للأمن.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للأمن[1]

لقد أصبح الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة الأخرى كأساس الأفكار "الأمننة" وعليه فقد أصبح أخذ فكرة عن النظريات التقليدية للأمن ملزم بتسليط الضوء على أهم

[1] - Paul p .Williams. Security studies. AN introduction. Published in the use and Canada . rout ledge . 2008. p. 16

هذه النظريات، ومنها "الواقعية والواقعية الجديدة" من جهة و"الليبرالية والليبرالية الجديدة" من جهة أخرى.

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة "واستفاليا" 1648م، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلاّ أنّ المدرسة الواقعية لا زالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ويرتكز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالأتي[1]:

- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن و هي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سُلطة مركزية قادرة على ضبط سُلوك الدولة.

- تسعى الدولة إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.
- الطريقة الّتي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الّذي يجدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.
- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولّد الريبةوالشّك ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدهاأي أنّ مفهموهم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنّه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلاّبزيادة القدرات العسكرية الوطنية وا ٍقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب

[1] -Paul p .Williams. Security studies. op. cit. pp. 17 .20

النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية[1].

من هنا فإنّ المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضدّ أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن.

ينطلق التصور الواقعي من مسلّمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعني عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وفي هذه الفوضوية، الأمن هو الغاية الأسمى كما يقول "**كينيث والتز**" (K. WALTZ)"في ظلّ الفوضى الأمن هو الغاية والهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء الدول مضمونا" تأسيسا لذلك يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وتتحول العلاقة بينها إلى مبادرة صفرية "GAMEZERO SUM" فيها مهزوم ومنتصر، وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطق الاعتماد على الذات (SELF-HELP)لذا فإنّ الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها[2].

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول ويحكمه مبدأ "كل لنفسه"فإنّ السعي للحصول على القوة يستمر مقابل الشعور بالأمن والتهديد من الطرف الأخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية "SECURITY DILEMMA"[3]. والتي تحدث عنها "**جون هرتز**" (JOHN HERTZ) في خمسينيات القرن 20، بقوله:إنّ مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السّهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر

[1]-Charles Philippe David et jean Jacques roche . Théories de lasse cureté : définitions approches et concepts de la sécurité internationale. pan séditions montcmestien2002 .pp .90.91.
[2] -Kenneth .N.Waltz Theory of international politics .New York .McGraw – Hill. 1979 .p .102.ttd
[3]-عبد النور بن عنترة، مرجع سابق، ص.20.

عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر"[1] أي أنّ تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة اللاأمن الدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فتسعى هي الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري ممّا يولد دوامة من الفعل ورد الفعل و ازدياد مخاوف الطرفين، ثم إنّ الشعور بانعدام الأمن قد يؤدي إلى قيام الحرب ولتقليص أخطاء وا إدراك وحسابات الدول وصناع القرار فضّل أنصار الواقعية الدفاعية (DEFENSIVE REALIST) من أمثال "ستفين والت" (STEPHEN WALT) و"جاك سنايدر" (JACK SNYDER) الإستراتيجيات التعاونية منها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها،[2] حيث أنّه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول، هذه الأخيرة الّتي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح، وهو ما عبر عنه "**بوزان**" (B. BUZAN) "بالفوضى الناضجة" (MATURE ANARCHY) و نجد أنّ الواقعين الجدد قد أرجعوا قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة وأدركوا أنّ السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وا إقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لامن أجل في حدّ ذاتها كما أنّه هناك نوع من القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية حيث يقرون بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان مكاسب نسبية (RELETIVE GAINS) عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنّه أقلّ حدة لما يكون التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني، هذه الآليات الّتي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول ومن عدم الثقة والحسابات الخاطئة وعدم توقع سلوك الآخرين وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل

[1]- جون بيليس، الشيف سميث، مرجع سابق، ص.418.

[2] -Jean Jacques Roche.OP.cit .P.93

الفوضوية البحتة الّتي جاء بها الكلاسيكيون وهذالأن ّأغلب الدول تدرك بأن ّ أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.

ويتضح مماّ سبق أن ّ البناء النظري للدراسات الأمنية من منظور واقعي تقليدي يركز بشكل واضح على "الدولةكموضوع مرجعي للأمن بمعني أن ّ التقليديين المحافظين على المفهوم الضيق للأمن يسعون إلى بناء مفهوم للأمن يمكن من خلاله حماية أمن "حدود" الدولة، الفاعل الرئيسي في النظام الواستفالي ذو المرجعية الواقعية[1]. ورغم كل التحولات التي شهدها النظام الدولي في الجانب الأمني الإستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة إلاّأن ّ الواقعين الكلاسيكيين والجدد المهيمنين على المنظورات التقليدية في الدراسات الأمنية يرفعون قطعا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق المرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسيادتهلوقد عبّ ر عن ذلك "ستيفن والت" (STPHEN WALT) بقوله: "إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقي يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال القوة"، وبالرغم مناداة الواقعين والواقعين الجدد بضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وا بقاءه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي[2]، إلاّأن ّ الدعوة إلى ضرورة التوسيع كانت من لدن بعض الواقعين البنيويين خاصة المنتمين منهم إلى "مدرسة كوبنهاغن" (COPENHAGEN SCHOOL) أمثال "بوزان" (B. BUZAN) و"أول ويفر" (OLE WAEVER)، والليبراليون الجدد من أمثال "روبرت كيوهان" (RO. KEOHANE) و"جوزيف ناي" (JOSEPH NYE) إلاّأن ّ هذا التوسيع كان شكليا فقط من خلال توظيف مفاهيم جديدة للأمن كمفهوم الأمن المشترك (COMMON SECURITY).

وتعتبر الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والجديدة) من النظريات الأساسية و الفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما "روبرت كيوهان"

[1]-Bjorn Millen . "The concept of security : the pros and cons of expansion and contraction " Papen forjint sessions of the peace at the 18 thcrenal conference of the International peace Research association (I.P.R.A) . Finland. 5-9 August .2000.p.03

[2]-Benny Buzau . " Rethinking security after the cold win " cooperation and conflict . vole .32 Janvier 1997.p.9

و"جوزيف ناي"، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينات القرن 20 تزامنا مع تطور نظرية "الاعتماد المتبادل" (THERY OF INTERDEPENDENCE) والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية تشبه الشبكة العنكبوتية[1]، حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

ومن أهم المبادئ التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي ما يلي:

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة النزاعات بينها، والتهديدات بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول ويمكن تقليص حدة النزاعات بينها[2].

- نشر قيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه زيادة الأمن الدولي.

– نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، وهذا التدخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي[3].

ويعتبر "الأمن الجماعي" (COLLECTIVE SECURITY) "والسلام الديمقراطي" (DEMOCRATIC PEACE) من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[4].

---

[1] -Jean Jacques Roche. op.cit .pp .96-97

[2]- جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص.ص 191. 192.

[3]- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات والأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط " جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ص.276.

[4]- المرجع نفسه، ص.275.

وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" (I. KANT) أسس هذا التصور في القرن 18 عندما اقتر ح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكّل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة دولة تعتدي على دولة أخرى،وهذا يعني أنّ الدول الأعضاء في المنظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضدّ أي دولة تسعي لتحقيق مصالح ضيقة، وهي نفس الفكرة الّتي استند إليها الرئيس الأمريكي "**ويلسون**" في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرّ ر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين[1].

إذن يقوم هذا المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل أخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية،وحتّى الأفراد والجماعات فالمؤسسات الدولية مثل: وكالة الطاقة الذّرية وصندوق الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[2] وهذا لا يعني أنّ هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف الّتي تنشأ إثر المكاسب غير المتكاملة الناجمة عن التعاون[3].

إذ ير ى "**كيوهان**" أن: «بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقيةوا إقامة نقاط تركيز أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل»[4]، وبالتالي وحسب "**كيوهان**"فإنّ استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب في تقليص النزاعات والحروب لأنّ ها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم

[1]- تاكايوكي ياماموزا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة : عادل زقاع، يوم 2018/04/23، على الساعة 19:30، متوفر على الرابط التالي: htpp://www. geocities, com/ adele zeggagh/ ir. htmi.

[2] -Stephen .M.watt " Intonation alations Relations: one world. Many Theories " foreignpolicy. Springs .1998.p.32

[3]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.426.

[4]- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر: شركة للمعلومات والخدمات المكتبة، 2005، ص.348.

الدوليين فالتعاون الّذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة[1]، إلى جانب تقاسم القيم والمعايير وتبادل الاتصالات والمعلومات بين الأطراف والفاعلين من خلال هذه المؤسسات،وقد تعزّز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خُصوصًا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي، وحلف الناتو في تطوير النظام الأمنية المستقرة.

أمّا بالنسبة للمفكرين "**كيوهان**" و"**ناي**" اللّذان طورا نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب" (COMPLEX INTERDEPENDANCE THEORIE) ذلك لأنّ الأمن يتحقق نتيجة ترابط العلاقات الاقتصادية بين الدول،وأنّه كلما زاد العالم رأس ماليةكلما أضحى سليما وأنّ السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل و"الشبكات المالية العابرة للقارات" والفاعلين غير الدوليينعلى أنّها مفيدة للاندماجيين القاري والعالمي.

ومن جهته "**كانط**" في كتابه لعام 1795 والمعنون "بالسلام الدائم" (PERPETUAL PEACE) يستند إلى فكرة مفادها أنّ الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب لذلك "**دويل**" أشار إلىأنّه من فوائد الديمقراطية أنّها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[2].

إذن كلّما صار العالم نحو الديمقراطيةكلما صار سليما على أساس أنّ الديمقراطيات نادرا ما تقوم بينها صراعات،وعليه فانتشار القيم الديمقراطية تحدّ من النزعة الاستعمارية وتحثّ على التسوية السلمية للخلافات بفضل سيادة ثقافة ليبرالية للتوافق أو الحل الوسط فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغيّر الديمقراطي لأنّ انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بُنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام

[1] -Jean Jacques Roche. op. cit .pp.90.91
[2] - John Bayle's et save smith . The Globalalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford universe sity Press. 2000. p. 309

الدائم الّتي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى إنّ ما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة" ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام باعتبار أنّ السياسات الدنيا هي الّتي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمراً لا مفرّ منه وبالرغم من أنّ الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإثنية.....الخ، إلاّأنّهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيدلأنّ كل الفواعل الأخرى تبقىمرتبطة بها، ولأنّ المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أوحلال محلها وإنّ ما لمساعدتها.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للأمن

نتجت النظرية النقدية الاجتماعية عن أعمال "مدرسة فرانكفورت" (FRANKFURT SCHOOL)، إلاّأنّ إسهاماتها في مجال الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ويعتبر "**روبرت كوكس**" (ROBENT COX) أكثر من ارتبط اسمه بها، ومن أبرز مفكري هذا التيار نجد "**يورغن هابر ماس**" (JÜRGEN HABERMAS)، و"**تيودور أدورنو**" (THEODORE ADORNO) [1]، "**ماكس هوركهايمر**" (MAX HORKHEIMER) و"**ماركيز هاربيت**" (MARCUSE HERBERT)، و"**أندرو لينكلاتير**" (ANDRO LINKLATER) ، بالإضافة إلى "**مارك هوفمان**" (MARK HOFFMAN).

[1] - Critical theory .in: Methodological Debates: positivist Approaches. Http: // www. hum nations

وتمثل النظرية الماركسية عنصرا مهما في تشكيل إسهامها النقدي لأنّ ها تقدم أطرها النظرية في تشكيل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي[1].

وقد عمدت مدرسة فرانكفورت إلى توسيع إطار الفكر الماركسي إلى مجالات ومواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية لتدرس قضايا أخرى أهمها أثر السلطة على اللاوعي الجماعي وأنماط الهيمنة السياسة في الظواهر الاجتماعية مثل وسائل الإعلام[2].

أمّ ا من حيث البناء العام تسعى النظرية النقدية الاجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري متماسك يعتمد على الأسس الإبستمولوجية[3]، وتنطلق النظرية النقدية من افتراضات منهجية غير وضعية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلاقات الدولية بصفة خاصة مهاجمة بذلك الواقعية الّتي تدعى بناء نظرية موضوعية علميا وحياديا ومعياريا[4]، حيث اعتبر مفكر ها "**روبرت كوكس**" (R. COX)أنّ عقلانية الواقعيين ما هي إلاّ معيارية متستر تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة[5]، ومن جهته "**مورغن هابر ماس**" قدم عملا حول العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانية ير ىفيه أنّ المعرفة ترتبط بصورة وثيقة بالمصلحة لكونها تخدم إما شخصا ولمِّ ا موضوعا معينا، وباعتبارها نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن عزله عن سياقه العام[6]، لا سبب الموضوعية أو الحيادية أو النزاهة العلمية، وبذلك فإن مصلحة المعرفة العلمية النقدية هي انعتاق الإنسان وتحررولأنّ النظرية النقدية لا تر ى الحقيقة من نفس منظور النظرية التقليدية التي جعلت هذا المتغير غطاء لإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية تعمل على تبرير وشرعنة توازنات

[1] -Renate Kantar. »The ant of the possile : the scenanio M ethos and the thind debate in International Relations theory" university of Amsterdam . November .1998. http : // www .deruiJter .net kenten.ntm

[2]- حسن مصدق، **يورعن هابر ماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**، يوم 2018/04/24، على الساعة 18:30، متوفر على الرابط التالي: http..//www.Amcoptic/n2005 masdak .com

[3]-paulr.viotti + mark .international Relations thorny : Real's Pluralism . Globalism and Beyond. usa Boston .Ally and Bacons .1997.p430

[4]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007، ص.314.

[5]-Héléneviav . lethéorie critique et leconcept de security en relations internationals + . noted Recherché C.E.P.E.S universe duquébec amontnéal .N 8 janvier 1999.htt: // www .en upamalnodel / capes/ note 8 .htm

[6]-Renate Kanté . op. cit .p.6

عالمية معينة فمهمة "النقدية" هي إسقاط هذا القناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقا[1]وباعتبار أنّ الحقيقة هي الحصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددةوا إدراك أن النظرية مغروسة في هذه الأطر وهو ما يتيح التفكير مليًا بالمصالح التي تخدمها أية نظرية، يقول "**كوكس**": إنّه ليست هناك نظرية بحدّ ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان، وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو فمن المهم أن نبحث فيها كإيديولوجية وأن نعري منظورها الدفين»[2].

لقد أدركت النظرية النقدية أنّ مشكلة النظريات ذات الإبستيمولوجيا الوضعيةأنّ لها القدرة على الوصف دون الفهموالشرح وإنتأتّى لها ذلك غابت عنها القدرة على نقد حدود الفهم غير أنّه وبحسب "**هوفمان**" (HOFFMAN)فإنّ النظرية النقدية من خلال عملية الفهم والتفكير الذاتي قادرة على توفير بعد للنظام الاجتماعي القائم والعمل على التغيير وتحقيق النظام المرغوب فيه[3]، ولذلك فهي نظرية معيارية تسعى إلى إقامة نظام دولي بديل يختلف عن النظام القائم المركزية الدولتية ويكون أكثر شمولية من حيث تعدد الأطراف المساهمة فيه والمشكلة له، لذا يقترح (ANDREW LINKLAYER) بناء "جماعة إنسانيةكشكل جديد من العلاقات السياسية الدولية وتكون لها القدرة على لمّ شمل البشر على قواعد متساوية وفي نفس الاتجاه يدعو "**هوفمان**" إلى إقامة مجتمع "ما بعد السيادة" كخطوة لتغير الحدود السياسية القائمة وتحدي المسارات الإقصائية[4]، ومن ناحية أخرى فإن النظرية الاجتماعية وباعتبارهلتتبنّى إبستيمولوجيا مادية تاريخية وفق منهجية جدلية فهي بذلك تمثل قطيعة معرفية مع النظريات التقليدية، والإبستيمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي[5].

---

[1] - Paul .R. Viotti .mark .v.kaupi .op. cit. p.9

[2]- جون بيليس، وشيف سميث، مرجع سابق، ص.ص 377-378.

[3] - Renate. Kantar. Op. cit. p.10

[4] -Renate. Kantar. Lbid . p. 09

[5] - Hélène. Viau. op. cit.

أمّا عن مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي فهي كالأتي:

النظام الدولي مبنيٌّ اجتماعيا وليس ماديا وبُنية هذا النظام هي الّتي تحدد سلوكيات الدول إمّا تعاونا أو تنافسا، بدور هذا السلوك تتّبع الطريقة الّتي تفكر بها الدول، أيضاً متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول، وخبرة التعاطي مع الحالات التفاعل وهنا تظهر أهمية عوامل أخر ى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي ومساراته التفاعلية وقد قدّم "**ألكسندر وأندت**" (ALEXANDER WENDT) مفهوماً بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة الّتي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن تُوجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتّع بقدر أكبر من السلام[1] أي أنّ المعرفة هي انعكاس لرغبات الإنسان، وهنا يظهر مفهوم "الانعكاسية" (REFLEXIVILITY) في المنهجية ما بعد الوضعية وفي النظرية النقدية.

على عكس الواقعيين الّذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فإنّ النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له[2] حيث أنّ العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل (GLOBAL WORLD SECURITY) والأمن الإنساني (HUMANE SECURITY)[3]، وهما المفهومان الأساسيان اللّذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية وعلى حد تعبير **باري بوزان** فإنّ الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملةٍ واحدةٍ [4].

---

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.ص 434-435.

[2] -Charles Philippdavid .Jean-Jacques Roche. Op. cit . p. 106

[3] -Bjorn Moeller .op. cit . p.11

[4]- عادل رقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، يوم 2018/05/01، على الساعة: 18:30، متوفر على الرابط التالي: http//www.Geocities .com. /Ade lzeggagh/reconl.html

فالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني يعتبر في إطاره أنّ الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن والدولة هي الوسيلة لتحقيق هذه الغاية وبالتّالي الانتقال من المستوي الدولتي إلى المستوي الفردي للأمن وذلك باعتبار أنّ الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة الّتي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعةإضافة إلى أنّ الاهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية وهو ما يؤدّي عادة إلى خلق توترات اجتماعيةوا إلى تنامي الصدمات داخل الدول و المجتمعات[1]، فتتحوّل الدول إلى وسيلة لحماية الأمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفقات المناطق الفقيرة[2]فالنظّرية النّقدية الاجتطعية أحدثت نقلةً فيما يخص السّؤال: الأمن لماذا؟. الأمن لمن؟. من يجب تأمينه؟وتعتقد أنّ دولة تهتمّ أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلةأمّا الفرد فهو الهدف والغاية[3]، فيصبح الأمن الإنساني نكجدةً للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة، وحسب هذا التصور الراديكالي فإنّ الدولة "الأمة" تجاوزها الزمن بل أصحبت تمثل عائقا أمام تحرر وانعتاق البشر.

وفي هذا الصدد يقول "**كين بوث**" (KEN BOOTH) إنّ طريقتي في تعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنّني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتجية للحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالإنعتاق (EMANCIPATION)والّذي يعني حسبه تحرير الشعوب من القيود الّتي تعيق مسعاها للمضيّ قدما في تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد، ونقص التعليم وغيرها كثير»[4].

---

[1] - Hélène viave .op . cit . p.11
[2] - Charles Philippe. Ibid. .pp.114.115
[3] - Hélène viav . Ibid. .pm

[4]- تاكايوكوي ياموموراً ، مرجع سابق، ص.86.

مهما يكن فإنّ النظرية النقدية تؤكدعلى أنّ النظرية وكما يقول "**كوكس**" «هي دائما لشخص ما، ومن أجل هدف معين (THEORY IS ALWAYS FOR SOMENE END FONISOME PURPOSE)»[1].

لذلك تسعى إلى ثبات الارتباط الوثيق بين المعرفة والممارسة، وبين الواقع والقيم وهي بذلك تربط بين الموضوع ومركز التحليل "SUBJECT LOBJECT"وبالنتيجة فإنّ الأهـ النقدي يمكنه أن يتعامل مع أيّ من التهديدات الّتي لم تأخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلكلأنّ النقاش الأمني القائمبالأخصّ في أطار الواقعية وفكرها لدولتي لا يمكنها التعامل مع أي تهديد أخر عدا النزاع بين الدول.

ورغم أنّ النظرة النقدية ليست ذائعة الصيت وليس لها تأثير كمدرسة كوبنهاغن إلاّ أنه يمكن القول أنّ أهم إسهام يعزى إليها هو المجيء بمفهوم "الأمن الإنساني" ونقل الموضوع المرجعي لأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية قاطبة أذّ ه انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد.

وا ٍذا ما أردنا أن نرى النظرية المفسرة للأمن من زاوية أخرى فهنا كان لزامً ا علينا أن نتطرّ ق إلى نظرية "ما بعد الحداثة" (POST-MODERNISME)وهي نظرية كان وُ لوجها لحقل العلاقات الدولية مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين بعد ترجمة كتاب "الوضع ما بعد الحداثة" لـ"**جون فرنسوا ليوتار**" للإنجليزية عام 1984[2].

وعدّ كتاب العلاقات التناصية الدولية من تأليف كل من "**جيمس داردريان**" (JAMES DERDERIAN) و"**مايكل شابيرو**" (MICHEL SHAPIRO) جامعا لكل القراءات والأفكار ما بعد الحداثة للسياسة الدوليةومن بين أهمّ المفكرين المساهمين في

[1] - Critical Theory. In: Methodological debates: Post – positivist Approaches .op. cit.
[2] -‴ Post – Modernism ¨ . in: Methodology ical debates : podt – positivist Approaches .opa city.

بلورت هذه النظرية نجد "**فوكولت**" (FOUCAULT) و"**جاك دريد**" (JACQUES DERRIDJ) و"**باود ريلار**" (BAUDRILLARD) و"**ليوتارد**" (J. FLYOTARD)[1].

وتعتبر "الحداثة" إحدى النظريات الهامة والبارزة ضمن المحاور الثالثة وتتضمن نسقا عاما من أفكار مشتقة من الهندسة المعمارية إلى النظرية الاجتماعية[2]، ويمكن اعتبارها بمثابة موقف أكثر منها اتجاها نظريا معينا، ومن حيث البناء العام تنطلق النظرية ما بعد الحداثة من افتراضات سياسة تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة التنوير و الحقيقة، العلم والمعرفة ومن هنا يعتقد "**جيم جورج**" (JIM GEORGE)أن ّ بعد الحداثة: «تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية للإدراك الحداثي ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية الّتي ضمنها يبنى الموضوع»[3]، وعلى غرار النظرية النقدية الاجتماعية تنطلق نظرية ما بعد الحداثة في تصور اتها على أساس نقد الاتجاهات النظرية الوضعية خاصة الواقعية الجديدة وهو الأمر الذي أدى بمفكر الفرنسي "**ليوتار**" إلى الإقرار بالسقوط الحر للنظريات التفسيرية وعجزها على مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة ناعتا إيّ اها بالجامدة والقاصرة[4]ظر ً ا لافتقارها لتصور أو بناء نظري متناسق ومتكامل وفي هذا الصدد يقدم ما بعد الحداثيون تصورا مغايرا لتصور التقليدي للحقيقة والّتي تتشكل وتنتج حسبهم من خلال اللغة وتوظيف مفهوم التناص وهو ما يعني منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي[5]، وهو ما يعبر عنه "**لاسى**" بقوله: «أفضل مجاز للحقيقة هو النص " THE BEST METAPHOR FORREALITY IS TEXT"»[6].

---

[1] -Jim George." OF Incarceration and closure: neorealist and the new/old world order" . Millennium jornal of international studies. vol .22n2 .1993.p.172

[2]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.330.

[3] -lénehansen. " Acase for seduction ? Evaluating the post- structuralism conceptualization of security". Cooperation and conflict vol .32.1997.pp.371.372

[4]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.330.

[5] -Keith webb . " preliminary Questions about post-Modernism" university of Kent at Canterbury .June.1995 http:// www.ukc.xl.uk /politics /kent papensihtmt.

[6] -Renate kenter.op.cit.p.10

ويرى "**دريدا**" بدوره أنّه توجد حقائق منفصلة وليست حقيقة كلية[1]، حيث يقول: «إن حقيقة الأمر أنّه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها»[2]، فالحقيقة يستحيل الوصول إليهاباعتبار أنّ العقل لا يمكنه محاكاة الواقع[3]، وهو ما دعا نظرية ما بعد الحداثة إلى رفض احتكار الحقيقة.

تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب "والتناص"فهي تعتبر أنّ الخطاب هو المنظار الوحيد، لفهم سلوكيات الدول وسياساتها والتناص كأساس أنتولوجي لفهم الواقع الدولي وتوظيف عقيدة التناص عند ما بعد الحداثيين يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في الفهم وإدراك الواقع الاجتماعي، وهذا لا يعني أنّ اللغة تعكس الواقع وإنما باستعمال اللغة يبنى ويصاغ الواقع في المسار لا نهائي في التفسير[4]، ومن خلاله (أي التناص) تدعو إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتاً كثيرة متعددة، ولتحقيق ذلك توظف مفاهيم معينة: كالتهميش، الامتياز، السكوت والنسيان، كان لها تأثير في بروز وتنامي عدة حركات اجتماعية وسياسية ذات مطالب تتعلق بالهوية هذه الأخيرة الّتي تعتبر بناء اجتماعي وأصبحت لكون أصولها التاريخية ترجع إلى مبادئ وأسس النظام العالمي الواستفالي القائم على الدولة الأمة، واحدة من بين القضايا الأكثر حساسية في السياسة الدولية كما تعتقد ما بعد الحداثة إبستمولوجيا على القوة المعرفة، فالمعرفة عندها لا تفهم إلاّ في إطار علاقات القوة وتوزيعها، ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء[5]، وهناك تلازم بين المعرفة والقوة، فالقوة تتطلب المعرفة، وكل معرفة تعتمد على العلاقات القوة وتعمل على تدعيمهاوعموما فإنّ اللغة والقوة هما الحقيقة وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في العالم لا فوانيين له ولا تحركه سوى ديناميكية كامنة فيه

[1]- عبد الوهاب لميسري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2003، ص.88.
[2]- باسم على خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت: دار الفكر العربي، 2001، ص.112.
[3]- عبد الوهاب لمسيري وفتحي التريكي، مرجع سابق، ص.88.
[4] -Renate Kantar. op.cit.p.10
[5]- عبد الوهاب لمسيري وفتحي التريكي، مرجع سابق، ص.90.

ونابعة منه[1]، فتصبح بذلك الحقائق نتاج كفاح من أجل القوة أو نتاج الحوارات والنقاشات الجماعية الحساسة حول القوة[2]، ومن أجل كل ذلك يرى منظور ما بعد الحداثة أن تقديم نظرية وضعية شيء لا طائل منه[3]أمّا على المستوى المنهجي فتتبنى النظرية ما بعد الحداثة منهجية تختلف عن تلك التي انتهجتها المقاربة العقلانية ويمكن القول أنّها تقنيات أكثر منها منهجية قائمة بذاتها تتمثل في "تقنيات التفكيك المضادة للمناهج" (TECHNIC METHODS ANTI-DICONSTRUCTION)، الّتي تستخدم في تفكيك النصوص لقراءة ما كتب بين سطورها[4]، ويعتبر الفرنسي "**جاك دريدا**" الفيلسوف "بعد الحداثي"كثلأ تطويرا وا ٍثراء ً لعقيدة التناص و التقنيات التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسائية في العلوم الاجتماعية.

أمّا عن التصور الأمني لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح للأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية وعجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة، حيث يوجه "**ريتشارد أشلي**" (RICHARD ASHLEY) في دراسته المعنونة بـ: "بؤس الواقعية الجديدة" (THE POVERTY OF NEOREJLISM) انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية، حيث يقول: «إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدر ة على التغير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا الأطراف العالم وأجزائه»[5]وبذلك فإنّ "**أشلي**يقر ّ بأنّ النظرية الواقعية تقف عقبة أمام إرساء دعائم نظام دولي يعز ّ ز الأمن ويحفظه نظرا لصياغتها خطابا سياسيا يمثل مشكلة

[1]- عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق، ص.333.

[2] -Renate Kantar. op.cit.p.10.

[3]- فضيلة محجوب، **القوة الثابتة للواقعية ما بعد الحرب الباردة**، يوم 2018/05/03، على الساعة 18:30، متوفر على الرابط التالي: http.. //acaps .ashram .org.eg / ashram /2001/1/1.nead104.htm

[4] - Léna Hansen . op. cit. .p.372

[5] -Paul .R. viotti.M.V.Kavppi .op.cit.pp.19.20.

مركزية لانعدام الأمن الدولي، لذلك يصفها "**أشلي**" بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يمثل رأي أقلية فرض على الأغلبية ويشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبارها (الواقعية) تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، وفي هذا السياق يرى "**جون فاسكر**" (JOHN VASQUZ)أن ّ السياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحر ب[1]، وبحسبه فإن التحالفات ذاتها لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب.

ولذلك تعمل ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلّمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول، وانطلاقا من قيّة الخطاب فإن ّ الدراسات الأمنية بحسب لما بعد حداثين في دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك وبالاعتماد على ذاتية المعرفة يتم ّ تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية جديد ومسالمة.

وبالرغم من كل الإسهامات لنظرية ما بعد الحداثة، وكنزعتها لتحرير الإنسان في إطار موقفها المضاد وللشمولية السياسة والأحادية الفكرية من جهة، وبالرغم من الكثير من النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة العالمية والّتي تتعلق بتزايد وتنامي المطالب الهوياتية في كثير من الدول الاشتراكية السابقة والجمهوريات السوفيتية إثر انهيار الإتحاد السوفيتي ومناطق أخرى[2]، وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية إلاّ مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة، وبذلك لكونها بقيت متمحورة

[1] -Ibib . p.20

[2]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.334.

أساسا حول النقد الإبستميولوجي والمنهجي للمقارنة العقلانية القائمة على أساس الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية[1].

وفيالصدد ير ى المفكر الأمريكي "**فريدريك جيمسون**" (FRIDIRIK JIMPSON) في كتابة "ما بعد الحداثةأن ّ الأفكار التّ ي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية ورؤيتها النقدية للنظريات التفسيرية التقليدية هي تعبير عن إفلاس هذه النظرية[2]. ومع ذلك فهي تمثل إحدى أهم المقتربات الفكرية المنهجية الّتي يتوقع لها مستقبلا أن تهمد لنقلة نوعية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة نحو مرحلة ثقافية وحضارية تخدم البشرية جمعاء[3].

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.335.
[2]- على باسم الخريسان، **العولمة والتحدي والثقافي**، بيروت: دار الفكر العربي، 2001، ص.106.
[3]- عبد الخالق عبد الله، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة"، **المستقبل العربي**، العدد 149، جويلية 1991، ص.30.

خلاصة واستنتاجات:

إنّ مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية الّتي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المتخصصين حول معناها.

إذ سيطرت ولوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باعتزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي والذي تسعى من خلاله كل دولة إلى تحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى علىذأّ ها تهديد لأمنها، وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقاءها واستمرارها.

لكن الفرضيات الواقعية لفهم وتفسير الواقع الدولي أظهرت عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي مهدت الطريق للدارسين والمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن، خاصة مع بروز ديناميكيات العولمة وتطور وسائل الإعلام والاتصال ونمو نمط جديد من التبادلات الاقتصادية.....، من هنا كانت الحاجة الإعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة.

وقد شكلت بداية التسعينات من القرن العشرين نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسةحيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وا ٍخراجه من مفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة "كوبنهاغن" للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءات جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة وطرح من خلالها "**باري بوزان**" أحد أبرز ممثليها نموذجا للأمن الموسع يتكون من خمسة أبعاد ترتبط بعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن الأخرى هي: البعد السياسي الاقتصادي والاجتماعي والبعد البيئي، وقد أكد البنائيون على البعد الاجتماعي وضرورة إقحامه في الدراساتالأمنية باعتبار أنّ الأمن الاجتماعي يركز على عامل القيم كاللغة والثقافة والدين.

ساهمت هذه المراجعات في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم: كالأمن الشامل مثلا كما تطورت العديد من المفاهيم في إطار الدراسات الأمنية النقدية (كالأمن الإنساني).

وكان الإسهام الآخر لـ"**البوزان**"أن أشار إلى أن ّ الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية.....).

الفصل الثاني:

المقاربة الأوروبية وترتيباتها الأمنية لاحتواء التهديدات المغاربية

منذ نهاية الحرب الباردة، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي والعالمي الذي تشكل منذ نهايةالحر ب العالمية الثانية والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليميةلأنّ ها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تغير مفهوم الأمن بانتقاله من المستوى التقليدي إلى مستوى أعم وأشمل، ومن مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها بأسلحتها وجيوشها، بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وهذا ما أدى بها إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشيا مع هذه المعطيات الجديدة، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات.

وهكذافإنّ الدوافع الأمنية الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي كان لها أبعادها التاريخية والجغرافية، والثقافية، كما تولّدت قناعة لدى الطرف الأوروبيبأنّ الأخطار الّتي تهدد استقراره أصبح مصدرها من جنوب المتوسط، ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة الهاجس الأمني الأوروبي تجاه ظاهرتي الهجرة والإرهاب، وما تطرحه من إمكانيات انتقال التطرف والعنف من الجنوب إلى أعماق القارة الأوروبية، لذا أصبح الاعتماد القوي بسبب القرب الجغرافي والقيود الجيوبوليتيكية يفرضان موقفا مشتركا للتعامل مع مصادر التهديد وعدم الاستقرار.

وقد تطرّقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: موقع المغرب الغربي ضمن السياسة الأمنية الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: الحوارات و المبادرات الأمنية الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: المشروع الأوروبي الأمني في المغرب العربي (المحددات الآفاق).

المبحث الأول: موقع المغرب الغربي ضمن السياسة الأمنية الاتحاد الأوروبي.

لقدتغيّرت خلاصة المناخ الأمني للمغرب العربي فيأقلّ من عقد من الزمن، حيث تحرّك الإقليم من الارتياب المتبادل وخطاب التهديدات إلى الحوار والأمن التعاوني، وقد ساهمت الأحداث الإرهابية في تسريع دينامية التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الّتي تُرجمت إلى العديد من المشاريع ذات الطبيعة الأمنية والاقتصادية وحتّى الثقافية، ولم تكن هذه المشاريع بعيدة عن الإطار الإقليمي للمتوسط من حيث الأهداف والمؤثرات الخارجية، كما تولدت قناعة لدى الطرف الأوروبي بأنّ الأخطار الّتي تُهدّد استقراره أصبح مصدرها من المغرب العربيويظهر ذلك جليًا من خلال زيادة الهاجس الأمني اتجاه ظاهرتي الهجرة والإرهاب، لذا أصبح الاعتماد القوي بسبب القرب الجغرافي والقيود الجيوبوليتيكية يفرضان موقفًا مُشتركًا للتعامل مع مصادر التهديد وعدم الاستقرار.

المطلب الأول: البيئة الأمنية للمغرب العربي.

إنّ التركيز على البعد الأمني للتهديدات الأمنية في العملية التكاملية المغاربية الأوروبية، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاتحاد المغاربي تكتل أمني بالدرجة الأولى وإنما لان هذا العامل بات يحتل عمق الانشغالات التكاملية لدول المغرب العربي مع أوروبا.[1]

فبحكم الحرب الباردة كانت مسألة الأمن في المتوسط محسومة حيث كان الارتباط أما بالكتلة الغربية أو بالكتلة الشرقية للمنطقة الأوربية، أما بعد فترة الحرب الباردة والتغييرات التي صاحبتها من انهيار للمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو ربروز ما يسمى بأطروحة العدو الجديد، نتائج حرب الخليج الثانية،و غيرها من التحولات التي أثرت على طبيعة المشهد الأمني المتوسطي، إذ

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص.60.

بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب حيث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق العالم الغربي بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية و الطائفية التي تشكل في مجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات و البحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراعي الجديد و تصادم حضاراته.[1]

وبرزت في هذا الإطار أطروحة "صدام الحضارات" (CLACH OF CIVILZATIONS) لصاحبها (SAMUEL HUNTIIHGTO) والتي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات و الثقافات.[2]

وهكذا فقد برز توجه جديد الإحلال تهديد الإسلام محل تهديد الشيوعية وذلك بتوظيف مسألة الهوية الحفارة والتأكيد على أن الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب وبين المسيحية و الإسلام، وفي محاولة لمناقشة أطروحة وتطبيقاتها على منطقة المتوسط.

عقدت ندوة في فيفري 1996 بيرلين، تم التأكيد من خلالها على وجود دلائل توخي بأن المواجهات بين المجتمعات المطلقة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحفارات المسيحية واليهودية في الشمال و الإسلام في الجنوب، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت هذا التناقض والذي وصل إلى حد التصفية العرقية.[3] وهو

[1]- ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط"، **شؤون الأوسط**، العدد 106، 2002، ص 182.
[2]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسة في اللاهانات والهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص.17.
[3]- المرجع نفسه، ص 30.

الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الإحساس بالعداء والغيرة اتجاه دول شمال المتوسط تلته إفرازات حرب الخليج الثانية ،فقد كان لتنامي التيارات الإسلامية وقيام أنظمة إسلامية في الشرق الأوسط.

دور في إعطاء مصداقية أكثر لأطروحة، واعتبار المتوسط مسرحا لانتشارها فدول الجنوب المنتمية إلى العالم الإسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب المسيحي وهو ما يكرس مظاهر القطيعة وتعميق القوة بين دول وشعوب الضفتين، مما يعقد سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة. لذا ووفقا للعديد من علماء السياسة فإن المغرب العربي أصغر منأ يكون إقليم منطقة مميزة وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام وبالمشكلات الضخمة وبالهويات القوية، وذلك في المناطق الفرعية التي تدور جنباته بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون المغرب العربي بأنه مصدر تهديد، أو باختصار بحرم[1]، وذلك نتيجة لاعتبارات منها: الانفجار الديمغرافي الأصولية، الإرهاب الهجرة الغير شرعية، التخلف ،النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف، مصادر المياه.[2]

وباعتبارأن منطقة حوض المتوسط تشكل حقيقة بين الشمال والجنوب برزت حقيقتها بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق وقد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب في تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك، وبالتالي أصبح المغرب العربي الخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي وهو في الحقيقة، أكثر من مجرد حدود فاصلة بل يتعداها إلى انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا، ترى مستقبلها في الاتحاد الأوربي.

[1]- بشارة خضر، ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص.93.

[2]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.36.

ولا تعرف مشاكل أمن فيما بينها، ماعدا بؤرة التوتر البلقانية على الجانب الشمالي ومنطقة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة تخضع لحالة تراجع فوضوي. وهي دول منكشفةوا إمكاناتها العسكرية محدودة،وإن امتلكت بعض دولها لترسانة عسكرية مبعثرة فهي موجهة بشكل رئيسي للاستعمال في النزاع المسلح جنوب أكثر مما هي موجهة ضد دول الفقه الشمالية.[1]

ومع ذلك ينظر إلى دول الجنوب كتهديد لدول الشمال، إذن فالمخاطر العسكرية المباشرة تبقى بشكل واسع أفقية البعد، أي جنوبية أكثر منها جنوبية شمالية، لاسيما في غرب المغرب العربي. ففي هذه المنطقة هناك مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب ومشاكل بين دول أخرى ومخاطر مواجهات عسكرية بينها، في حين أنها استثناء الأزمة المغربية الاسبانية حول سبتة ومليلة، يصعب تصور مواجهة عابرة المتوسط، ما يعني أن استمرار بؤر التوتر والصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليس مجرد مسألة نظرية مما يؤثر على المناخ الأمني الإقليمي[2].

كما سبقوا إضافة لذلك تتزايد الأهمية الإستراتيجية والاستقطاب الدولي للمغرب العربي بتفاقم انكشافه أمام التهديدات الأمنية العابرة للحدود من جهة وبتزايد الوعي الدولي بأهميته كمورد هام وممر واعد للطاقة لدى وجب على حول المغرب العربي الانتقال في علاقاتها من النمط الصر اعي الاستقطاب، إلى تفعيل حرص التكامل والتعاون بما يمكن المنطقة من الانتقال الآمن و تجاوز التحديات الأمنية المستعصية التي تتجاوزها في كثير من الأحيان ولا يمكن أن يحدث ذلك الإدراك هذه الدول حتمية (لا خيار) توحيد الرؤى والجهود التي لن تكون بشكل وثيق وجهد مثمر ما لم تترجم في عمل جماعي يتضمن إستراتيجية واضحة في التعاطي مع مختلف التحديات التي باتت تتفاقم وتأخذ بعد توطيني

[1] -roberto. alibonu, european across the meditreeanean, chaillot paper 2 , march, 1991, p 17.
[2] -stephen j.blank, medterranaen securityinto thecoming méllennium, staratehic studiesinstute, report, october 1999, p 125.

إذا لم تتضافر الجهود لاجتثاثها من جذورها وبناء فضاء مغاربي آمن، ولعل ما يبرز هذا أقطار المغرب العربي وسيطرة الهاجس الأمني على الإدراكالنخبوي و الشعبي في المغرب العربي وعلى أجندة مسؤولي هذه الدول من خلال العمل المشترك ما قد يؤسس إلى تفعيل العمل المغاربي التكاملي في إطار الآلية المغاربية اتحاد المغرب العربي.[1] مما يمكن استخلاصه مما سبق ذكره هوأن ّ أوروبا بالرغم من تجنيدها للعمل السلمي على القوة و الاهتمام بمعالجته الأسباب السياسية للصراعات، إلا أن التصور الأوروبي للأمن أصبح يقوم على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية.

فقد أصبحت بعض مسائل الأمن اللينة مثل: النمو السكاني في الضفة الجنوبية وتداعياته (فقر أزمات اقتصادية موجات هجرة والطاقة كمسائل أمنية في المدركات الأوروبية كما أصبح يطرح أيضا مسائل كأمن الهوية والأمن الثقافي كانشغال أمني خلقته قضية الهجرة وتم الإشارة إليه ضمنيا في أطروحة مدام الحفارات في المتوسط بين الإسلام والمغرب أما قضايا الأمن الصلب فهي تتراوح بين العنف السياسي و الإرهاب، انتشار الأسلحة.

إذنيمكن القول أنه بواسطة الخطاب و الممارسات الاجتماعية عمل الأوربيون على إيجاد عدو جديد كان المغرب العربي بالدرجة الأولى و الذي أعتبر مصدرا للتهديدات الأمنية الجديدة، والتي حددتها وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.[2]

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية

أفرزت التحولات الالبنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التطورات والادراكات حول الأمن والتهديد من حيث المفهوم المصدر والطبيعة فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومر كبا لذا

[1]- محمد حمشي، "الاستقرار النظمي أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي"، **مجلة السياسية الدولية (ملحق تحولات استراتيجي)**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 197، المجلد 39، 2014، ص.27.

[2]- عبد النور بين عنتر، مرجع سابق، ص.141.

أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب وبالتالي فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات الأمنية الأوروبية، أصبح المغرب العربي العدو الجديد والبديل بعد زوال العدو التقليديو أصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما. ومهما يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003 حيث أشارت الوثيقة إلىأن ّ التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا هي: الإرهاب الدولي-الجريمة المنظمة - الهجرة غير الشرعية.

أولاً - الإرهاب الدولي:

ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديد وتظهر المنطقة الأورو مغاربية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي و سياسي و موقع استراتيجي و ثروات.[1]

وفي الحقيقة فقد احتلت ظاهرة الإرهاب مكانة هامة ضمن الدراسات الأمنية الجديدة حيث من المنظور البنائي فالإرهاب هو بناء اجتماعي ولذلك فهو نتيجة حقيقة اجتماعية أنتجت من خلال الخطاب، ويمكن الاستدلال في ذلك بنتائج دراسة تجريبية لبناء استطرادي لظاهرة الإرهاب من إرهابي معين إلى جماعة إرهابية وهي القاعدة **(**AL.QAEDA**)**.

حيث عملت صحيفة شعبية الألمانية وبمرور الوقت على ربط القاعدة بالإرهاب وكيف حولتها من جيش إلى منظمة إجرامية.[2] هذا التحول ليس مجرد خطاب أو كلمات فقط بل له نتائج حقيقية ترتبط بكيفية نظر الغرب للقاعدة وكيفية مقاومته لها فالسياسات

[1]- عبد الرفيق كشروط، **مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر من الأعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في متوسط الواقع والأفاق**، جامعة قسنطية، أفريل 2008، ص.286.

[2] -rainer hulsse; alesandere spencer, the metaphor, of terror turorsm studiesond th constructivist turn" security dialogue vol, 39 , n6 december, 2008, p.572.

الغربية لمكافحة الإرهاب ليست رد فعل مباشر لما هي عليه القاعدة فعلا أو ما تفعله بل كيفية ترجمة الغرب لهذه المنظمة، وما هو أكثر من البناءات الغربية للقاعدة من المحتمل أن تكون له تأثيرات على القاعدة نفسها.[1]

فقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول جنوب المتوسط من فقر حرمات ولاعدالة في توزيع الدخل و الثروة، عدم احترام حقوق الإنسان إضافة إلى استبداد أنظمة الحكم فيها.من أجل زعزعة استقرار هذه الدول وكان سلاحها في ذلك الإرهاب الذي انتقل من إطار قومي ضيق إلى إطار أكثر شمولية وعابر للأوطان والقارات كما شكلت الهجمات الإرهابية على بعض العواصم الأوروبية.[2]

نقلة نوعية في نمط الإرهاب حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عابر للأوطان، وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق "**توني بلير**" أن قال: «يجب أن نكون متيقظين اتجاه التهديد لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد في إشارة منه إلى عالمية التهديدات حافة التهديد الإرهابي، كما ساهمت هذه الأحداث بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية، فقد صنف الاتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلقت خسائر مادية معتبرة. ويتعلق الأمر بـ: تفجيرات باريس ومدريد الهجمات على قطار الأنفاق في لندن 2005. السيارة المفخخة في مطار غلاسكو و حادثة الدهس في بينس».[3]

ومن أجل بلور ة رؤية أمنية متكاملة على المستوى الداخلي والخارجي للمغرب العربي قامت الدول المغاربية في مجال مكافحة الإرهاب بما يلي:

---

[1] - ibid, p.572.

[2]- عبد الرفيق كشروط، مرجع سابق، ص.286.

[3]- جمال ساسي، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط من أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط**، جامعة قسنطينة، 29-30 أفيرل، 2008، ص.156.

- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن الأموال المحصلة من دفع الفدية.و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها والدعوة إلى تجريم دفع الفدية.

- اتخاذ التدابير الميدانية والعمليات والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية من تعزيز قدراتها.[1]

ثانياً- الجريمة المنظمة:

تعتبر كتهديد آخر للحدود امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة ويخشى المحللون و الخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح الحديث عن "الإرهاب الدولي الجديد" و"الجريمة المنظمة الجديدة"، كظاهرتين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كإشارة إلى

[1]- بيان الرباط: **نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**، الدورة 30، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بتاريخ 18 فبراير 2012، يوم 2018/05/10، على الساعة 20:30.

وجود علاقة بينهما فظاهرة الجريمة المنظمة مثل: الإرهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب حيث اكتسب خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثورة التكنولوجية.[1]

وأصبح لمفهوم الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات أدى إلى بروز اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر **(بالارم)** (PALERME) في ديسمبر 2000، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة، وأصبحت المنظمات الإجرامية تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصص حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محضورة وغير شرعية، مثل: تهريب المخدرات و الأسلحة، والنساء، والمهاجرين غير الشرعية ومثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة كما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي، حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين ضعف الرقابة على الحدود يصبح كما حضن لهذه الظاهرة والنشاطات المرافقة لها، كما تبين الوثيقة أن 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان، حيث تمول تجارة المخدرات الجيوش الخاصة، كما يتم توزيع معظمه عبر شركات إجرامية في البلقان مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن أوروبا.

وعليه فإنّ الدول الضعيفة والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة. والتفاعل بينهما في عدد من الدول ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم. ولعل الانكماش الاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة وغياب فرص العمل للأفراد، يساهم في تزايد الجريمة

[1] -dorn zimmerman, the transfomation of terrorism, thr new terrorism impact scalability and the dynaminc reprcal the atperception zurcher beitrage, 2004, p 23.

المنظمة والتجارة غير الشرعيةوا إمكانية التقاطع من المنظمات الإرهابية التي تتقاسم نفس الحيز الجغرافي،حيث الإمكانيات أكبر لخلق هياكل إرهابية متقاربة الوسائل والأهداف.[1]

وعلى ضوء ما سبق فان مخطط الدول المغاربية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة تمثلت فيما يلي:

- التأكد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء للدول المغاربية، وبالنظر إلى التحديات المشتركة التي تواجهها.

- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات في إطار المسؤولية المشتركة مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الاستراتيجيين.

ثالثاً- الهجرة غير الشرعية:

تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في منطقة المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي الفقيرة وخطر انتقالها إلى أوروبا التي ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في المنطقة المغاربية والأمن داخل الاتحاد الأوروبي فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا جماعيا، فالشمال ينظر إلى علاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد ثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، إذن فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع

[1] -Grilles.favral garrigues, la criminalité organisée tranationale: un comcept à enterrer? lécohmie politique n°15, 2002, p.09.

الهوية والتقاء الثقافات. لذا فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82 من أعضاء البرلمان الأوروبي.[1] فقد تصدرت قمة الأجندة الأساسية الأوروبية، وعدا عن أهميتها الجوهرية.

فقد أصبحت مؤخرا واحدة من مظاهر العلاقات الأوربية بالعالم الخارجي واعتبرت إدارة الهجرة كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون تنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل .باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعيتها فقط من خلال العمل المشترك.[2]

وكذلك في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية ومجابهتها من طرف دول المغرب العربي فقد تم التأكيد على ما يلي:

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوربيين من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

- الدعوة إلىتعزيز حرية التنقل و الإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.

- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز و تكمل الجهود الإقليمية و الدولية في هذا المجال.[3]

[1] -bassma parwich, lé euro méditerranée comme enj eu de société politique etrangéné, n°11, 1998, p.39.
[2]- michela ceccorukki, ligration asa decurtiyity thrat: international and exteraldnamiccin european union granet working paper. n: 65/09, april 2009,p.02.
[3]- بيان الرباط، مرجع سابق.

المبحث الثاني: الحوارات و المبادرات الأمنية الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية

لقد كان لبعض الأحداث دور كبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية كانهيار الإتحاد السوفييتي وتوحيد ألمانيا، خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والتحول في طبيعة التهديذاته في منطقة المغرب العربي، مما جعل الدول الأوروبية تستحدث سياسة أكثر جزئمكنها من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية الّتي تعترضها وتسعى من خلالهاإلى توفير أو خلق كلّ الإجراءات أو المبادرات الّتي ترمي بناء وتحقيق الأمن كونه يُمثّل العامل المشترك للتعاون المتوسطي وهو ما تُرجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسة شاملة، جاء على رأسها المتوسطي للحلف الأطلسي ومنتدى (5+5).

المطلب الأول: الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي

كان وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف، دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد إيطاليا وإسبانيا، وذلك باقتراح الشروع في حوار مع الضفة الجنوبية ونجحتا في إقناع الملف بالإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي، وكان الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابهة الشراكة من أجل السلام (PFP) للحلف يخص للمغرب العربي[1]، وهكذا أطلقت مبادرة الحلف المتوسطية رسميا في ديسمبر 1994، (كحوار متوسطي) يعكس اعتراف الحلف بالتحديات الأمنية الإقليمية الفريدة المتوسط وهو الذي يشدد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أن أمن أوروبا مرتبط بشكل بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط ويؤكد على ضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبي، فكانت مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني على غرار حوار اتحاد أوروبا الغربية[2]

[1] -fernanda faria et alvoaro vasconcelos, lasecurité dans lnord de l' afrique: équivoques et réalités, paris, n°25, 1996, p 221.
[2]-abdennour benantar, nato, maghres and europa, mediterranean politics, vol, 11 n°2, july 2006, p 169.

شرع الحلف في 08 فيفري 1995في نقاشات أولية مع مصر وا ٍسرائيل والمغرب وتونس ثم انضمت إليها الأردن في نوفمبر 1995، وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي وتم تغييب الجزائر عن الحوار الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها آنذاك نقاشا داخليا دول الحلف حول مسألة العفوية في هذا الحوار، رغم أنها انضمت فيها بعد إليه في (مارس 2000) نتيجة التقارب بينها وبين الحلف الأطلسي[1].

ويهدف الحوار المتوسطي (MD) أوليا إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة وتجديد الأفكار الخاطئة وسوء الفهم بين الحلف الأطلسي وشركائه المتوسطين، وا ٍقامة علاقات جيدة وتشجيع حسن الجوار وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط ودعم الأمن والاستقرار، والحوار المتوسطي كبرنامج ثانوي لـ "الشراكة من أجل السلام" (PFP) يريد بشكل محدد تحسين الفهم للتصورات المنية المتوسطية، وتبديد المخاوف والأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسية الحلف، ومثال ذلك إمكانية التعاون العسكري في مستويات منخفضة كالتخطيط الطارئ، ودعم حفظ السلام كما يقترح الحوار على المشاركين نفس قاعدة التعاون والتشاور مع الحلف أما النشاطات في "ذاتية التمويل" ويمكن للحلف الأطلسي النظر في طلبات المساعدة لكل دولة على حدى[2].

وصل الحوار لنقطة تحول مع قمة بلوغ (نوفمبر 2002)، حيث قرر الحلف الأطلسي تحسين أبعاده السياسية والعملية بصفة جوهرية، وتعزيز التعاون العملي خاصة في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة حيث تتضمن النشاطات التعاون الأمني لمراقبة الحدود والتدريبات والمساعدات العسكرية التنمية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 167.
[2]- المرجع نفسه. ص 198.

تخطيط الطوارئ المدنية الإصلاح الدفاعي بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي[1].

عموما فغن الحوار الأطلسي المتوسطي بدأ متواضعا للغاية بكنه في سياقه كان مهما للغاية التعبير عن حسن النية وبناء إجراءات الثقة وانطلق مع أحد معوقاته الأساسية في الجانب المادي و قاعدة التمويل الذاتي للنشاطات، مما يحدّ من مشاركة.

بعض الدول المنخرطة فيه، ثمإنّ افتقرت لوثيقة مؤسسة تحدد محتواه بدقة هو ما يفسر بجو الشك المتبادل بين الحلف وشركائه المتوسطين وبالصراع العربي الإسرائيلي إذا كيف يتم الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة؟، ولعل غياب الإجماع داخل الحلف والاختلاف في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددها مصالحهم الخاصة في المنطقة، كما أن هناك اختلاف في تقدير الأولويات في المنطقة إذ ترى دول أوروبية أن تسوية النزاع هو السبيل لتعميق الحوار الأطلسي المتوسطي.

إنّ المشاكل المهيمنة على البحر المتوسط حاليا هي نوع من الأمن اللين مما يجعل دور الحلف محدودا وهو ما يمثل معضلة بالنسبة للحلف حول كيفية هيكلة الحوار وأولوياته، والتركيز على الأمن الصلب الذي يتقنه الحلف أو على الأمن اللين والذي تعني به الدول المنخرطة في الحوار، تكمن إحدى معضلات الحوار في قضية العمل بمبدأ التمايز الذاتي الذي لا يسمح بإنشاء بنية إقليميتهو احدة شاملة ونظام إقليمي شامل بل نظم فرعية ولا يشجع مسارات ثنائية (1+26)، صمم الحوار أساسا في إطار قضية التطبيع العربي الإسرائيلي لذلك فهو يبقى رهينا لعملية السلام بينهما وتطوراتها وكاد أن يعاني من الشلل أولا تداعيات الهجمات الإرهابية والتفجيرات التي ساهمت في إضفاء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار.[2]

[1]- إبراهيم سليم، **التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الوسط الموسع**، يوم 2018/05/15، على الساعة: 21:30، متوفر على الرابط التالي: http:// www. nato. int/ docu/ mediterraneam/ secopmed-arab. PDF

[2] - emr ye bagdagu ormanci, mediterranen sedutity concerns and nato's mediterranean dialogue, paper, submitted.to the north atlantic teatyanganization, 2000, p.^.30.31.

بصفة عامة، فإن المبادرات الأمنية في المتوسط جاءت مباشرة لعد أطروحة "التهديدات القادم من الجنوب"، في سياق دولي نتميز بمجموعة من التحولات البنوية العميقة اتفاقيات أوسلو، حرب الخليج، نظرية صدام الحضارات...) فكانت فكرة إطلاق حوار مع الضفة الجنوبية وكانت في مجملها بإيعاز من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا والبرتغال...) لسببين رئيسيين أولهما: هوأن ّ هذه المنطقة هي البيئة الجيوسياسية لهذه الدول، وثانيهما هو محاولة الدفع بكتلة الإتحاد جنوبا.

المطلب الثاني: المبادرة الفرنسية الخاصة بالغرب العربي مجموعة(5+5)

تعود فكرة مجموعة (5+5) إلى سنة 1983، حيث اقترح أنذلك الرئيس الفرنسي (**فرانسوا ميتران**، François Mitterrand) خلال زيارته الرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يفهم المغرب الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا إلا أن ّ بعض الدول المغاربية (مثل الجزائر)عارضت هذه المبادر ة التي تشكل محاولة لإرساء حوارا "أورو مغاربي"، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل مالطا وليبيا ولتجاهلها الصراع العربي الإسرائيلي[1].

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحياؤها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال والدول المغاربية (05) إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (5+4) التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا إليها وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط "كإطار للتعاون"، ثم عقدت المجموعة اجتماعا الوزاري الثاني في الجزائر (أكتوبر1991) و الذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج

[1]- مالك عوني، **موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، السياسية الدولية**، مصر: الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30 ، العدد 118، أكتوبر 1994، ص.106.

التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 عقب أزمة "لوكيربي" بين الدول الغربية و ليبيا.[1]

وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001) وتم التخلي عن هذه المجموعة في خصم عملية برشلونة إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية دول المجموعة (استثناء ليبيا) ليبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة، ويمكن تلخيص هذه العوامل التي أدت إلى هذا التنشيط في عدة نقاط أبرزها تراجع مسار برشلونة و تفاقم ظاهرة الهجرة السرية.[2]

وفقا لما سبق يمكن استنتاج أن هذه المبادرة هي من أبرز المبادرات الإقليمية وهي المجموعة التي لها حظوظ كبيرة في النجاح نظرا لعدة اعتبارات:

1- لأنها تخص عدد لاعبين محدودين (دول الغرب)

2-أنها تخص منطقة منخفضة الحدة في بور التوتر و هي منطقة استقرار نسبي عكس منطقة الشرق الوسط.

3- هي مبادرة مرنة غير مؤسسة وتعمل وفق أجندة محددة.

وفضلا عن ذلك فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها إلا أنه كانت هناك بعض الفروقات فقط في وجهات النظر، حيث قبل أحداث 11 سبتمبر كان هناك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ

[1]- aunaies ahmed, secutrité et prenariaten méditerraneé, etude internation les, n° 97, 2001, p.122.

[2]- المنذر الزرقي، **الحوار (5+5) دفع جهوي لمسار إقليمي**، يوم 2018/05/01، على الساعة: 22:30، متوفر على الرابط التالي: ma/ img/ doc/ afkar7. doc. abhathoo. net. http,// doc.

عن هذه الظاهرة حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة (5+5)، الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق في مكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مداولة السلوك في الذكرى العاشر لمسار برشلونة[1]

وعموما فإن التفاعل بين العامل الجغرافي والهموم الأمنية لأوروبا بالغربية والتي ترتكز في الجنوب مثلا في قضية (الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المبادرة ما جعل دول القوس الاتيني تدافع عن الدول الجانبية لاعتبارها فريبة منها، ولأن التهديدات المطروحة مشتركة لا تخص طرفا دون الأخر وتخلق متاعب أمنية للطرفين ورغم لخلل في مسألة تعاضد الجهود لكن كان هناك نوع من تقسيم للعمل الذي فرض نفسه.

ورغم ان الجانب الاقتصادي بقي مهمشا في هذا الدول إل أنه تم تفعيل الجانب الأمني والدفاعي للمجموعة (2005-2004) وكان دعم البعدين الأمني والدفاعي بشكل كبير خاصة في قضايا: كالتصدي للكوارث الطبيعية، الملاحة البحرية، وذلك في إطار التعاون المشترك، وباعتبار أن هذه المبادرة منخفضة في المجالات محددة ولا تمس بالسيادة هو ما جعلها تنجح إلى حد بعيد بالإضافة إلى وجود نوع مقبول من درجة الثقة بين مختلف الأطراف أما عن عيوب ونقائص هذه المبادرة فرغم أنها تساهم في خلق جو من الثقة بين مختلف الأطراف فقد أخفقت في خلق إجراءات بناء الثقة بين الدول المغاربية إلّن ّ هناك نوع من التوتر في إطار العلاقات البينية المغاربية المغاربية، ثمنأّ هذه المبادر ة ورغم تخصصها في مجالات متعددة للتعاون ولكنها تبقى حبيسة المسارات الثنائية ومن الصعب أن تشكل نواة لبنية متعددة الأطراف (5+1+1+1+1+1) كما أن مقررات الاجتماعات تعكس نوع من التحديد المسبق للأوروبيين لأجندة التعاون بين الأفراد

[1]- عبد الجبار شعيبي، **نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب**، من أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29 أفريل 2008، ص 147.

وغياب تصور مشترك حول القضايا فيصبح المر وكأنه تفويض آخر في معالجة أمنية لقضية ما مشترك فيها[1].

لذلك مع أي مبادرة ميتران قد حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ظفي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، إلا أنه كان هناك هدف آخر وهو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشر قي تفاديا للصراع العربي الإسرائيلي لكون هذا الأخير يجهض المبادرات التعاونية فجرى الابتعاد عن هذه المنطقة، وفي محولة لتفادي ذلك وا ٍعادة الاهتمام إلى شرقي المتوسط قدمت مصر مشروعا لمنتدى غير رسمي للحوار والتعاون في البحر المتوسط (MF)، رغم أنه لم يكن له الدور الأساسي في المنظومة المتوسطية باعتبار أن قراراته مجرد توصيات تلتزم بها الدول الأعضاء وفق مبدأ "حسن النوايا" وآثارها تنصرف إليها وليس إلى المنتدى.

وبناءا على ذلك يعد الجوار المتوسطي الأوروبي أحد أهم الدوائر الجيوسياسيى للمغرب العربي، بل أكثر الوجهات تفاعلا وتعاملا بالسبة لدول المغرب العربي خاصة في شقه الأمني، وذلك نظرا للتركمات التاريخية التي فرضت هذا التفاعل عبر مراحل طويلة من الزمن، من خلال البرامج والآليات المشتركة أوروبا ودول المغرب العربي كل على حدى فأضحى هذا الفعل بمثابة حالة نمطية لمختلف الشركات عبر تنوع مساراتها ومجالاتها.[2]

[1]- إعلان الإسكندرية والبيانات الختامية لاجتماعات المنتدى المتوسطي على موقع المعهد الأوروبي للبحث حول التعاون الأورو مغاربي: www.medea.be

[2]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب البادرة**، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.68.

المبحث الثالث: المشروع الأوروبي الأمني في المغرب العربي (المحددات الآفاق)

بعد أن أثبتت محاولات التقارب وعلاقات التعاون الّتي عرفتها منطقة المتوسط عدم جدواها، وبعد جملة من المتغيّرات الدولية والإقليمية كان أهمّها التقدّم الحاصل في عملية سلام الشرق الأوسط جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 كنقلة نوعية في العلاقة مع بلدان المتوسط لوضعه اللّبنات الأولى لمقاربة شاملة للشراكة الأورومغاربية بين الدول المكوّنة للاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، تستجيب للتحدّيات الأمنية وتدفع بالعلاقة المتوسطية إلى آفاق جديدة من الشراكة، التعاون، الأمن المتبادل، الرفاه المشترك والاستقرار الإقليمي، كما ظهر نهج جديد من العلاقات اصطلح عليه بسياسة "الجوار الأوروبي" يهدف إلى تشجيع علاقات حسن الجوار من خلال تكثيف الحوار السياسي وتعميق الاندماج الاقتصادي وفق الأهداف الإستراتيجية الأمنية الأورومغاربية

المطلب الأول: محددات المقاربة الأمنية لمسار برشلونة

إن فكرة الشراكة الأورو متوسطية (EMP) التي تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ، إنما كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية هيأت المناخ لطرحها أهمها:

بروز بوادر نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الإتحاد السوفياتي، حرب الخليج الثانية 1991، وظهور المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، كما كان لبروز ظاهرتي "العولمة والإقليمية الجديدة" كنوع من الملامح الأساسية الاقتصاد العالمي دور رئيسي في اتساع ظاهرة التجمعات الاقتصادية مثل (NAFTA) و(ASEAN)[1] ما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي طرح إستراتيجيةجديدة ترتكز على مبدأ الشراكة في مجلات متعددة اقتصادية سياسية، اجتماعية وثقافية مع الدول المتوسطية تقوم على توازن المصلح وتكفل للإتحاد الأوروبي الاستقرار والأمن على الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة المغرب

[1]- مهدي الحافظ، **الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية تجارب وتوقعات**، دار الكنوز الأدبية، 2000، ص.23.

العربي، هذا التغيير النوعي في السياسية المتوسطية للإتحاد الأوروبي تم الترويج له من قبل فرنسا إيطاليا وا إسبانيا، بعد تمهيد الأرضية له من خلا عقد لقاءات واجتماعات منذ بداية التسعينات[1]، ومن أهمها:

- قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة في جوان 1992، وأصدر بيانا تضمن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط وارتباطها بمصالح قوية مع الإتحاد الأوروبي.

- المجلس الوزاري الأوروبي الذي عقد في اليونان في جويلية 1994، ودعا المفوضية الأوروبية لوضع ورقة عمل حول تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي وا إقامة شراكة أورو متوسطية.

- القمة الأوروبية في "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، التي وضعت أسسا عامة لسياسة أوروبية متوسطية، تمت صياغتها لاحقا في وثيقة مؤتمر برشلونة على ضوء هذه المتغيرات التي شهدتها فترة بداية التسعينات أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة الأورومتوسطية و أخذ المشروع المتوسطي شكلا مؤسسا في اجتماع برشلونة، لوزراء خارجية دول الشراكة الأورومتوسطية في 27-28 نوفمبر1995، حيث تشارك في المؤتمر (27 دولة) لوضع أسس لشراكة شاملة.[2]

ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على 03 سلال كخطوة تمهيدية لفتح الطريق نحو "هلسنكي متوسطية" رغم الاختلاف بين السياقين الأوروبي و المتوسطي وهذه السلال موزعة كالآتي:

السلة الأولى: سلة السياسة والأمن، تهدف إلى تحديد فضاء مشترك للسلم والاستقرار.

[1]- علي الحاج، مرجع سابق، ص.198.

[2] -haizam amirah farenandez, richard young, the euro- medi terranean, partnership: assessing the first decade, p.14

السلة الثانية: السلة الاقتصادية والمالية، تهدف إلى المساهمة في بناء منطقة رفاه مشترك.

السلة الثالثة: السلة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية، تهدف إلى تطوير الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية.[1]

إن ترتيبات شراكة الأمن الإقليمية (EMP) المستندة على مفهوم بناءا لأمن هي عملية فريدة للعلاقات الدولية المعاصرة، تختلف عن الشكل التقليدي للتعاون الأمني كالتحالفات العسكرية والأمن الجماعي، وجزئيا عن الأشكال المتعددة للأمن المشترك وفي هذا الإطار جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية أوروبية جديدة بنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال "السلال الثلاثة" الموجهة أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب، وتعبر عن سعي أوروبي لإقامة ترتيبا لشراكة أمنية جهوية.[2]

ولعل توجه المشروع الأمني في إطار مسار برشلونة يعتمد على مقاربة بنائية "جماعية ومعرفية" لبناء الأمن الجهوي في إطار منظومة دولية إقليمية متوسطية إلا أن بناء هذه المنظومة الأمنية المتوسطية يتطلب بناء جماعة معرفية في المتوسط كوسيلة من أجل "التنشئة الاجتماعية" (REGIONAL SOCIALIZATION)، وبذلك فإن مسار برشلونة يهدف لجمع النخب الأورو متوسطية في إطار مؤتمرات وزارية في ميادين مختلفة، وفي كل القطاعات التي مستها الشراكة الأمنية منها بشكل خاصة، عن طريق عقد اجتماعات دورية كل 03 أشهر، "اللجنة الأورومتوسطة" إضافة إلى بناء الشراكة لإيجاد معايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية في الجهة المتوسطية إلى جانب الدور الفعال لكل من الشبكتين" أروموسكو" لمعادة السياسة الخارجية " المنظمة الدولية

[1] - i stvan szilagyi, the barcelona porcess revisted and sbh presidency, european and regional studies vol 1, N°2, 2010, p.218.
[2]-fulvio attina, european neigbourhood policyand devlopment, of the euro mediterranean partnerhip, op, cit, p 04.

للدراسات المتوسطية". باعتبارها كقناتي اتصال مع المجتمع المدني[1]. ولعل أهم ما تم التوصل إليه من خلال الاجتماعات الوزارية للمسؤولين الكبار هو تبني ميثاق "اورو متوسطي" للسلم والاستقرار"بناءً على ما نصت عليه المحطة الثالثة لمسار برشلونة (شتوتغارت 1999). والحقيقة هي أن هذا الميثاق جاء كبديل لمشروع "العقد من أجل الأمن والإستقرار". الذي أطلقته فرنسا خلال ندوة " فاليتا" والذي أثبت ردود الفعل العربية عليه أن التطبيع الأمني مع إسرائيل حدود لا يمكن تجاوزها فكان أن خفض الطموح السياسي لتبني صيغة (ميثاق) بدل عقد.

إن المنظومة الأمنية التي يسعى الاتحاد الأوربي لإنشائها حالها حال مشروع الشراكة الأورو متوسطية أوربية المرجعية أحادية الاتجاه، لكون الإتحاد الأوربي هو الطرف الأقوى والدليل على ذلك هو أن معظم اللقاءات الأورو متوسطية تعقد في مدن وعواصم أوربية، ولذا فهي تخدم الأغراض والمصالح الأمنية الأوربية لا محالة.

إن الفجوات التركيبية والتصورية شمال جنوب في مسألة أمن المتوسط لا يكمن أن تكون أكثر تأكيدا، لأن هذه الفجوات بفشل خلق نظام موثوق لأمن ظفتي المتوسط بسبب الاختلاف في ثقافة الأمن السائدة بين الإتحاد الأوربي وشمال إفريقيا[2]. لذا فالتعاون السياسي الأمني بين الإتحاد الأوربي والمغرب العربي يظهر لكي يكون "جماعة مركب أمن (SECURITY- COMPLEX COMMUNIT) حيث الخلافات الرئيسية على قضايا أمنية تؤدي إلى عداوة مخففة بتقدم تدريجي بين البلدان الشريكة، لكن دون الوصول إلى نظام قيم مشتركة.[3]

[1] -fulvio attina, the european security partner ship, nata and the european union, op, cit, p 07
[2]-antonio marquina, mohmed selim, securityconcept, instituions and strategies for cooperation parnership and conflict prevention in mediterranean, UNISCI discussion paper, may 2003, p.13.
[3]-ibid, p 20.

المطلب الثاني: سياسة الشراكة الأورو متوسطية ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

أطلق الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي". (NICOLAS SARKOZY) الاقتراح من أجل اتحاد متوسطي (UNION OF MEDITERRANEN) أثناء حملته الانتخابية في 07 فيفر ي 2007 في خطاب في تولوز (07 فيفري 2007)، أعلن فيه أن الحوار الأورو متوسطي الذي بدأ قتل إثنتا عشر سنة في برشلونة قد اخفق في إنجاز أهدافه.

وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية كانت في الشرق، ويفيق في خطابه في إشارة منه على أهمية الجنوب بقوله، "إنه بإدارة الظهر المتوسط فإن أوروبا ظنت أنها تدير الظهر إلى الماضي، بينما في الواقع كانت تدير الظهر إلى مستقبلها، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب"[1]، فكانت المبادرة التي طرحها "**نيكولا ساركوزي**" على عدد من عواصم المغرب العربي التي زارها بعيدة فوزه الانتخابي لإتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي المتوسط إلى طور جديد، إتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة التعاون والتكامل الاقتصادي تقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهار، وبين "ساركوزي" أطروحتهعلى قراءة لتجربة الشراكة الأورومتوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995سعيا لإقامة منطقة تبادل حر ّ بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة حسب تقديره لم قف بوعودها نظرا العدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين إتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح وللأسواق مضطربة الأوضاع الأمنية[2].

بعد 05 أشهر من ذلك (2017/10/23)، قدم الرئيس "**نيكولا ساركوزي**" في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث

[1] - بشارة خفير، ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، تر: أديب نعيمة، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص.281.

[2] - مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، متوفر على الرابط http://www.aljazeerz.net/nr/exeres/ccc

جادل في خطابه بأن الاتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال عملية برشلونة، ولكن استهدف إعطائها حافز دافعا جديدا للذهاب أبعد وأسرع والانتقال إلى مستوى أخروا إلى خطوة أخرى لتجسيد المبادرة الجارية وباختصار القطيعة مع أساليب التفكير البالية[1] ومهما يكن إن الرئيس الفرنسي أكد بأن الاتحاد الجديد لا يشبه الاتحاد الأوروبي لا في المؤسسات ولا في الإدارة وفي لا في سياسة المتقدمة أو تكاملة الاقتصادي، إنه اتحاد للمشاريع بميزة متغير من اجل جعل المتوسط مختبر التطوير التنمية المشتركة كما كان التأكيد على نقاط أهمها: أن المفوقية الأوروبية ستكون شريكة كاملة الإتحاد المتوسطي وبأن بلدان المتوسط الجنوبي سيتمتعون بمبدأ المساواة، وأن مشروع الاتحاد الجدي سيكون مشروع الجميع وليس مشروع الجميع وليس مشروع فرنسا.[2]

في 2007/09/20 نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جمع رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا وا يطاليا واسبانيا في قمة ثلاثية عقدت في روما تمثلت في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعترافات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الاتحاد المتوسطي وأهمها تغيير تسمية المشورع "من الاتحاد المتوسطي" إلى "الإتحاد من أجل المتوسطي"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق باتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط.[3]

وبالفعل فقد أطلقت "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008، "وأكد الإعلان المشترك" الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤوساء الدول والحكومات، بأن المبادرة تهدف لإعطاء علىأن ّ الاتحاد من اجل المتوسط مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء

[1] -thérése carolin.the project of union forthe medit erranean, l'europe em formation n 356 été 2010, p 56.
[2]- بشارة خضر، ميشال كابرون، مرجع سابق، ص.225.
[3]- المرجع نفسه، ص.253.

السلام ولاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة لشراكة متعددة الأطراف مع وجهة نظر لزيادة إمكانية التكامل الإقليمي والتماسك.[1]

إنّ مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد على قدوة الشركاء للتغلب على الضعف الرئيسي الناجم عن الجهاز المؤسساتي،وا يجاد الدعم السياسي للمجتمع المدني في كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وبالتالي إنجاز الأهداف المؤسسة في 1995، وهذا يعني التفاعل والتعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف فواعل المجتمع المدني وتقويته على أساسي قاعدة مصالحهم المشتركة فلا النزاعات الشرق أوسطية ولا التوترات والخلافات الحالية في المغرب العربي اختفت بطريقة سحرية في قمة 13 جويلية 2008، ومن ناحية أخرى تنظر الاتحاد من أجل المتوسط عقبات مؤسساتية وسياسية والمبادرة من المحتمل أن ترث المشاكل التي وجهت سابقا، لذا من غير المحتمل إلى حد كبير أن يكون للإتحاد من أجل المتوسط تأثير إيجابي عالمي على العلاقات الأورومغاربية مستقبلا.[2] وبالتالي فإن المشروع الجديد هو إما سياسية جوار مكررة وغما عملية برشلونة زائد، لكن دون ضمانة لأن يكون أكثر فاعلية من سابق.

[1] -alvaro de vaconcelos union for mediterrahean the political and security, agenda, in the euro-mediterr ane andialogue,brucsselsibelgium, 2009, p.58.
[2] -aslysuel. from the euro- mediteerranean partnership to the to the union for mrditerranean, perceptions, wintter, 2008, p 88.

خلاصة واستنتاجات:

بعد أن أثبتت محاولات التقارب وعلاقات التعاون التي عرفتها منطقة حوض المتوسط عدم جدواها، وبعد جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية كان أهمها التقدم الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط، جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 كنقلة نوعية في العلاقات مع بلدان الإتحاد الأوربي والمغرب العربي لوضعه اللبنات الأولى لمقاربة شاملة للعلاقات الأورومغاربية بين الدول المكونة للإتحاد الأوروبي، و10 دول من جنوب حوض المتوسط، تستجيب للتحديات الأمنية، وتدفع بالعلاقة الأورومغاربية إلى آفاق جديدة من الشراكة، التعاون، الأمن المتبادل، الرفاه المشترك والاستقرار الإقليمي وفقا لأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

غيرأنّه بعد مرور عشر سنوات على عملية برشلونة أثيرت بعض التساؤلات تتعلق بمدى نجاح سياسة الشراكة الأورومغاربية في تحقيق أهدافها على مختلف الأصعدة وعن مدى إسهام سياسة الجوار الأوروبية في توطيد العلاقات وتفعيل اتفاقيات الشراكة الأمر الذي أدى إلى التفكير في طرح مشروع جديد للشراكة تمثل في مشروع" الإتحاد من أجل المتوسط "دون إلغاء ما كان موجودا والحفاظ على سياسة الشراكة، ليكون المشروع استمرارا لما بذل من مجهود لتحقيق نفس الأهداف.

الفصل الثالث:

الهجمات الإرهابية في أوروبا

تمهيد:

ربّ ما كان العقد الأخير بالنسبة إلى أوروبا عقدا دمويا بامتياز، حيث اتسع نطاق العمليات الإرهابية وامتدّ يغطي البلدان أوروبية كثيرة كان آخرها فرنسا وفي اشتدت وتيرة تلك العمليات الإرهابية حتى لم يسلم منها إلا القليل من دول أوروبا، وفي تحليل البعض فإن أوروبا تدفع ثمنا باهضا نتيجة لمواقفها السياسية السابقة من القضايا العربية والإسلامية أو نتيجة لمواقفها الراهنة من قضايا اللاجئين من الحروب والإبادة الإثنية التي حدثتفي مناطق النزاعات المسلحة فألمانيا وفرنسا وا إسبانيا وبريطانيا عانت جميعها من العمليات الإرهابية حتى الآن.

لقد دفعت كل تلك الدول ثمنا باهظا نتيجة للعمليات الإرهابية التي حدثت على أرضها ذلك الثمن الذي كلفها الكثير من أمنها القومي ومن اقتصادها ومن القيم التي تؤمن بها.

إنّ تسلسل الإرهاب إلى أوروبا يجعلها تشعر بعمق المأساة التي تعيشها بعض من دول المشرق لزمن طويل فالإرهاب الذي تعيشه فلسطين والذي عاشته ليبيا والجزائر إنما جزء بسيط مما تعيشه دول أوروبا اليوم.

إنّ العالم مقبل على مرحلة جديدة في السنوات القادمة وما لم تتكاثف الجهود والجهود وتعالج القضايا السياسية الغربية من جذورها فإنها سوف تتسبب في تمدد رقعه الإرهاب واشتداد وتيرته ربما إلى بلدان أخرى وحيثما تتواجد المصالح الغربية، ويعالج هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: الهجومات الإهابية على العواصم الأوروبية و علاقتها بالمغرب العربي.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب

إنّ ظاهرة الإرهاب تُعدّ من أخطر الظواهر الّتي أثّرت بشكل سلبي على واقع المجتمعات في العالم كلّه خاصة في الجانب الإنساني وقدتفاقمت خُطورة هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر بعد أن تحوّل الإرهاب إلى ظاهرة عالمية تمسّ وتؤثّر على جميع جوانب الحياة لشعوب المعمورةفالإرهاب لم يعد بخصّ طرفًا وأ شعبًا أو دولة معيّنة دُون أخرى وإنّما شمل الجميع بغضّ النظر عن أسبابه وأشكاله وأهدافه، وحتّى طبيعة الهجمات الّتي تقف وراءه، ويبدو أنّ هذه الحقيقة قد أدركها المجتمع الدولي مُنذ بداية القرن العشرين والّذي سعى إلى مُحاربتها والحدّ من آثارها وخُطورتها لجوانب الحياة الإنسانية والحضارية والاقتصادية وحتّى السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

ممّا لا شك فيه أن الإرهاب في وقتنا المعاصر باتلا يمثّل فقط أكبر تهديد لاستقرار المجتمعات الوطنية و الدوليةوإنّما حقوقها الإنسانية أيضا، وذلك لأن قوانين الإرهاب التي تم وضعها كوسيلة لمكافحته في أوروبا أصبح من الأسباب الرئيسية التي تؤدي في أحيان كثيرة لانتهاك حقوق الإنسان.

فالإرهاب من الناحية اللغوية كما نجدها في اللغة العربية مأخوذة من العقل الماضي رَهِبَ بالكسرة والفعل المضارع يرُهب رهبًا وتعني الخوف مع اضطراب، وقد ذكرت في الكثير من آيات القرآن الكريم كلمة رهب والتي تعني الخوف والفزع من عقاب الله وتوعده للمخطئين، لكن ما ورد في تلكالآيات القرآنية لا يمتّ بصلة بمعنى كلمة إرهاب وتعريفه المعاصر فالإرهاب غيرالرهبة لأنّ الأخير يعني الخشية من الله عز وجل، أمّا في اللغة الإنجليزية[1] فنجده مأخوذة من كلمة (TERROR) وهي الأكثر شيوعا في المعاجم الغربية

[1]- أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر، 2001، ص.75.

بمعنى الترويع أو الرعب وكلمة (TERRORISM) تقابلها كلمة إرهَاب بفتح الهمزة أما بكسرة الهمزة فتعني الإزعاج و الإخافة.

ومن الناحية الاصطلاحية فيعني: أي استعمال للعنف أو التهديد باستعماله تحديدا للغايات السياسية، أما قاموس "**روبير**" الشهير عرف الإرهاب بأنّه: «أسلوب منظم من العنف والرعب لتحقيق غايات معينة، في الوقت نفسه عرّف الإرهابي (TERRORIST) على أنّه الشخص الذي يستخدم الإرهاب كأداة وسلاح سياسي».[1]

و الملاحظ على جميع التعريفات على الرغم من اختلاف توجهاتها وإيديولوجيات واضيعها إلاّ أن جميعها تشترك في أشياء عدة منها:

1/- ربط المفهوم الإرهاب بالعنف و النظر إليهما كوجهين لعملة واحدة وهو أمر غير دقيق لأن مفهوم الإرهاب يختلف تماما عن العنف فليس كل استخدام للعنف هو بالضرورة يعني إرهابا.

2/- حصر مفهوم الإرهاب بالصفة أو الغاية السياسية بمعنى أنّ كل ممارسة للإرهاب يقف وراءها هدف سياسيٌ ، هذا الأمر ربما في السابق كان ينطبق على مفهوم الإرهاب لكن اليوم نجد أن الإرهاب قد تخطى الغايات السياسية إذا أصبحت له غايات وأهداف متعددة منها هو اقتصادي أو فكري أو اجتماعي وحتى شخصي فالإرهاب بشكله المعاصر واسع الأفق ويتخطى كل الحدود.

أما من الناحية القانونية فظهرت الكثير من المحاولات لتعريف هذا المفهوم، فقد عرفه (**أليكس شميد**، Alex Schmid) بأنه «أسلوب من أساليب الصراع يقصد من ورائه استخدام صورة من صور القتال غير المباشر بهدف شل حركة أوإرباك وإذعان الحكومة لمطالب فئة أو جهة معينة ولفت انتباه وسائل الإعلام، لحشد الرأي العام حول قضايا تلك

[1]- عبد القادر زهير النقوري، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي القانونية، 2008، ص.17.

الفئة في سبيل تحقيق مطالبهم، فعبر ممارسة الإرهاب لجرمه ستتشغل وتنقل وسائل الإعلام هذه الممارسات وهو الأمر الّذي يسعى إليه الإرهابيون للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم».[1]

وبالوقت نفسه حشد الرأي العام حول قضاياهم لكسب تأييدهم وتعاطفهم ورغم كل هذا التفسير من قبل تعريف "**شميد**" إلاّأنّه لم يحظى بقبول أو تأييد العديد من الفقهاء القانونيينيبو ّرون ذلك بقولهمإنّ الإرهاب المعاصر اليوم يسعى لخلق حالة من الرعب والذعر في صفوف المجتمعات أكثر منه تحقيق هدف معيين" ولهذا يعرف بعض المختصين القانونيين في مجال الإرهاب بأنّه أسلوب للتخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وا ٍثارة الرعب والفزع وغايته إيجادحالة من الاستقرار بين الناس والمجتمعات، وزعزعة أمنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في حين يرى "**جيفانيوش**"أنّ الإرهاب هو عمل من طبيعته أن يثير لدى شخص مأو مجتمع معين الإحساس بالتهديد لأي ّ كان سواء كان جهة حكومية أو مؤسسة أو منظمة غير رسميةبأي ّ صورة كان»[2]، فإثارة حالة الخوف والرعب أو بالإحساس به من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل أو شل الأوضاع القانونية أو الاقتصادية والأمنية التي تقوم على أساسها دولة ما،وعليه يعرف الإرهاب بأنه كل استخدام للقوة وبشكل منظم ومتصل وغير مشروع يقصد من ورائه تحقيق أهداف طبيعة سياسية أو اقتصادية والتي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام في الدولة وبهولاته الثلاث وهي الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة».[3]

المطلب الثاني: أهداف الإرهاب

يرتبط الإرهاب بسلسلة متابعة من الأهداف فبعضها لها وقت وزمان محدود وتنتهي والبعض الآخر له أهداف مستمرة تدوم لمدة طويلة فلا يتحقق الهدف الواحد إلاّ إذا تحقق

[1] - international human rights ubserver, one day shop on terrrorism and peace, geneva, swiss, 2005, p:03.
[2]- هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005، ص 27.
[3]- عبد القادر زهير الناقوري، مرجع سابق، ص 08.

الهدف الّذي سبقه ويضمن بذلك تحقيق الهدف الّذي بعدهوعلى الر غم من تعدد وتنوع الأهداف التي تقف وراءها الأعمال الإرهابية لكننا سنركز هنا على أبرز الأهداف الرئيسية للإرهاب وهي:

أولاً/ الضغط على السلطة لتغيير مواقفها اتجاه قضايا معينة وقد ذهب العرف إلى تعريف وتحديد لإرهاب بأنّه شكل أو منهج للعنف والصراع السياسي ما بين السلطة القائمة والجهات المعارضة لها ويصف الكثير من المختصين أن هذا الصراع هو من أخطر أنواعالصراع ما بين الفئة الحاكمة والأطراف لأخرى الّتي تسعى لإثبات وجودها وتكريس حقوقهاوحرياتها الأساسية في المجتمع سواءً كانت تلك الأطراف جهات سياسية أو دينية أو قومية، فكما هو متعارف عليهفإن أيّ فئة تصل إلى سدة الحكم وتتسلّم زمام أمور السلطة نجدها تسعى إلى إقصاء وتهميش الفئات المعارضة أو المنافسة لها، ونتيجة لتلك الممارسات التي تتبعها السلطة اتجاههم تمارس تلك الفئات الأعمال الإرهابية كوسيلة للضغط على السلطة لتغيير مواقفها اتجاههم أو اتجاه قضايا تخصهم، وعبر انتهاج الإرهاب تقع السلطة تحت ضغطهم وتجبر على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تصبّ في صالح تلك الفئات بالدرجة الأولى.[1]

ثانياً/ الإطاحة بالنظام القائم وتغييره، إنّ ممارسة الإرهاب ضد دولة ما أو ضد مؤسساتها الرسميةسواءً كان يجري من داخل الدولة أو خارجها فإنّه يهدف بالأساس إلى الإطاحة بالنظام السياسي القائم فالدولة الّتي يمارس ضدها الإرهاب تعاني دوما من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني متدهور، الأمر الّذي يعيق مسيرة التقدم الّتي تخطط لتحقيقها نتيجة لعدم استقرار نظامها السياسي الذي أصابه الخلل بفعل ما خلّفته الأعمال الإرهابية عليه ممّا يعكس سلبا على كل مفاصل الدولة المختلفة ويصيبها بالشلل، وهذا الوضع سيؤثر بشكل كبير على هيبة وسمعة الدولة واستقرارهاداخليا وخارجيا، إذن إنّ استمرار

[1]- هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي**، ط1، مصر: منشورات جامعة الإسكندرية، 2010، ص.37.

وتركيز العمليات الإرهابية اتجاه دولة ما يكون الهدف من ورائه إضعاف الدولة شيئا فشيئا الضغط عليها فإما تتنازل عن السلطة أو يتم إسقاطها[1].

ثالثاً/ بل يقصد من ورائها إثارة الرأي العالم المحلي والعالمي لقضاياها وحصول الجماعات الإرهابية على التعاطف والتآزر لتلك القضايا ولعل أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو عن طريق وسائل الإعلام إذ أصبحت تلعب دوراً كبيرا في نقل وإيصال تلك العمليات وممارستها عبر العالم من خلال الإعلام الفضائي الذي ينقل المعلومات إلى الآخرين دون إذن أو حاجز رسمي لملايين الناس في دقائق معدودة[2].

وهنا يمكن القول أن ممارسة الإرهاب ونشره عبر وسائل الإعلام له العديد من الأهداف أهمها:

- الحصول على دعاية واسعة لكسب واستقطاب الرأي العام والمجتمع بكل شرائحه للقضايا التي يمارس لأجلها الإرهاب.

- إبراز قوة الإرهابيين وقدرتهم على توجيه الضربات إلى أي جهة تشاء ومتى تشاء فالجماعات الإرهابية تسعى إلى عرض قواها والتباهي بها عبر وسائل الإعلام لإرسال رسالة مفادها أنها قادرة على الوصول إلى عمق الأهداف الإستراتيجية والأمنية لأي دولة.

- إظهار ما تملكه الجماعات الإرهابية من قوة وقدرات مادية وعسكرية وتكنولوجية أمام الدول والقوى السياسية الدولية كوسيلة لإحباط الروح المعنوية للجهات الوطنية والدولية المكافحة لها وزرع الشعور لديهم بحالة العجز والضعف وعدم قدرتهم على مواجهتها بوصفها قوة لا يستهان بها، ولعل ممارسة الإرهاب له الكثير من العوامل المختلفة إذ لم

[1]- هيثم عبد السلام، مرجع سابق، ص.139.
[2]- خالد إبراهيم عبد الطيف، **الإرهاب الدولي**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2010، ص.65.

تعد تقتصر على عمليات الاغتيال و التخريب بل شملت ممارسات أكثر شراسة و دموية لإحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية و المادية.[1]

[1]- أحمد فتحي سرور، **حكم القانون في مواجهة الإرهاب**، ط2، مصر: مكتبة مدبولي، 2009، ص.68.

المبحث الثاني: الهجومات الإرهابية على العواصم و علاقتها بالمغرب العربي

تُعدّ ظاهرة الإرهاب كمتغيّر جديد في العلاقات العربية الأوروبية من أبشع آفاق العصر الّتي ظهرت في دول العالم كافة على حدّ سواء، وبالخصوص بين المغرب العربي والإتحاد الأوروبي ويرجع ذلك إلى أنّ الإرهاب ظاهرة مُعقدة تعدّدت الآراء حولها ويصعب توحيدها حول مفهوم واحد، بالإضافة إلى اختلاف المصالح والسياسات وبذلك ظلّ المفهوم طريقه إلى التحديد، فمُنذ ظهور ظاهرة الإرهاب على ساحة العلاقات الأورومغاربية ظلت مُفرداتها الخطاب السياسي الدولي ومُحاولات من له مصلحة في ذلك الخلط بين الإرهاب وبين المصطلحات المقاربة له وعلى رأسها الجهاد، وفق الكفاح المسلح ومشروعيته، ففي الوقت الّذي تحدّثت فيه الدول الأوروبية عن الإرهاب من حيث هو اعتداء صريح على الآخرين يقوم به أفراد خارجين عن القانون، راجت في الدول العربية أحاديث تطال أهمّية التمييز بين الإرهاب وحقّ المقاومة المشروعة.

المطلب الأول: أهم التفجيرات الإرهابية الكبرى في أوروبا

خلال سنوات الحرب بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين مع نظام طالبان جعلت القاعدة هدفها القيام بعمليات إرهابية في أوروبا وحتّى في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدولة العربية مثل السعودية، لحشد أتباع جدد من المسلمين الّذين يشاركونها الرغبة في التنكيل بدول الغرب بأي وسيلة كانت حتّى إذا تضمن ذلك، بل وكانت وسيلته الأساسية استهداف المدنيين في إطار رؤية تنظيم القاعدة لنفسه كطليعة مقاتلة تحاول حشد العالم الإسلامي خلفها، بالإضافة إلى فرض ثمن من تلك الدول لقتالها التنظيم و استمر ذلك حتى ظهر تنظيم ما يسمى بـ (داعش) [1]، ليسحب البساط من تحت

[1]- جمانة نمور، **تفجيرات مدريد وتداعياتها**، يوم 2018/04/01، على الساعة: 20:00، متوفرة على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/brusset-terrorism-why-s'ome europeans..../300031.html

أقدام القاعدة ويتبّ أ زعامة الإرهاب العالمي في عالم جديد تتكشف معالمه يوما بعد يوم عالم قد لاعلم عنه كل شيء لكننا نعلم أنّ ه قد يكون أسوأ بكثير في المستقبل.

وفي السطور التالية عرض لأهم العمليات التي وقعت في أوروباوالّذي تبناه تنظيم الدولة الزعيم الجديد للإرهاب و الذي يعتمد في أغلب هجماته على أوروبا على عناصر معظمهم ذو أصول عربية ومن دول المغرب العربي.

أولاً/- تفجيرات مدريد 2004:

في الحادي عشر مارس 2004، وقبل ثلاثة أيام من الانتخابات العامة، شهدت العاصمة الاسبانية مدريد أكبر هجوم إرهابي في تاريخ إسبانيا والذي يظلّ حتى الآن اكبر هجوم إرهابي في أوروبا منذ تفجير "لوكربي" 1988، كانت تفجيرات مدريد سلسلة من التفجيرات المنسّ قة استهدفت شبكة قطارات العاصمة الإسبانية أسفرت عن مقتل 191 شخصاوا إصابة 1800 آخرين بجروح مختلفة، ووجدت التحقيقات القضائية الاسبانيةأنّ منفذي الهجوم هم متعاطفون مع تنظيم القاعدة، وخلال ساعة الذو ة صباح يوم الخميس 2004/03/11، وقعت عشرة انفجارات متتالية على متن أربعة قطارات، وكانت القطارات الأربعة تسافر على نفس الخط في نفس الاتجاه بين محطتي القطار في مدريد، لاحقا تم اكتشافذأّ ه كان هناك 13 عبوة ناسفة في حقائب ظهر وضعت على متن القطارات، وقامت فرق إبطال مفعول القنابل التي وصلت إلى الحادث بتفجير اثنين منها وتم اكتشاف الثالثة لاحقا.

في 14 من مارس، ظهر "ابودجانة الأفغاني" المتحدث باسم تنظيم القاعدة في أوروبا في مقطع فيديو مدعيا المسؤولية عن الهجوم، قال القضاء الاسبانيأنّ مجموعة واسعة من المسلمين المغاربة والسوريين والجزائريين واثنين من الحرس المدني[1] والشرطة الاسبانية

[1]- جمانة نمور، المرجع السابق.

مشتبها بهم في القيام بالهجوم، في11 منفرأيل حكُِم على 29 مشتبها بهم بتهمة الإشتراك في تفجيرات القطارات، وبدأت محاكمة 29 متهما في 15 من فبراير 2007. حيث انتهت المحاكمة بإدانة خلايا محلية من المتشددين الإسلاميين استوحت أفكارها عن طريق الانترنت. تكونت تلك الخلايا المحلية من مهربي الحشيش من أصل مغربي ذات صلة بعيدة بخلية القاعدة، كان قد تم القبض عليهما بالفعل، اشترت تلك المجموعات المتفجرات (ديناميت صناعي)، من لصوص صغار ومرشدي شرطة وجرس مدني باستخدام أموال من تهريب المخدرات على نطاق واسع.

ثانيًا _ تفجيرات لندن 2005:

في السابع يوليو من 2005، وقعت سلسلة عمليات انتحارية متزامنة في العاصمة البريطانية لندن مستهدفة المواطنين أثناء ساعة الدورة، حيث قام أربعةمتشدّدين إسلاميين بتفجير أنفسهم، استهدفت ثلاثة تفجيرات لقطارات أنفاق لندن، بينما وقع الانفجار الرابع في حافلة نقل عام من طابقين أسفرت الهجمات عن مصرع 52شخصًا وإصابة 700 جريح.وتعدّ تفجيرات لندن أكبر حادثة إرهابية تقع في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى كونها أول هجوم انتحاري إسلامي في البلاد.

وقد تمّ استخدام قنابل تعتمد على البيروكسيد العضوي موضوعة في حقائب ظهر في الهجوم بعد أسبوعين من الهجوم وقعت سلسلة من محاولات لهجومات فشلت في إيقاع إصابات أو خسائر، ووقعت التفجيرات في يوم الذي أعقب فوز لندن بتنظيم دورة الألعاب الاولمبية 2012، وكان ثلاثة من المنفذين الأربعة للتفجيرات مولودين ببريطانيا لمهاجرين باكستانيين بينما كان الرابع متحولا إلى الإسلام ولد في جامايكا قبل أن يهاجر إلى المملكة.[1]

[1]- محمد بن المختار الشنقيطي، **تفجيرات لندن مبناها ومعناها**، يوم 2018/04/06، على الساعة: 21:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.almastyalom.com/news/details/1192006

ثالثاً- هجوما النرويج 2011:

في الثاني والعشرين من يوليو 2011، وقع هجومان إرهابيان قام بهما نرويجي يدعى "**اندرس بهرنغ بريفيك**"، ضد مبنى حكومي ومعسكر شباب تديره منظمة شبيبة حزب العمال النرويجي أسفر عن مقتل 77 شخصاوا إصابة 319 على الأقل، كان الهجوم الأول عبارة عن انفجار سيارة مفخخة في أوسلو، داخل مجمع مباني الحكومة النروجية في الساعة 15:30 بعد الظهر، كانت القنبلة مصنوعة من أسمدة ووقود موضوعة في مؤخرة شاحنة صغيرة تمّ وضعها أمام المبنى الذي يوجد به مكتب رئيس الوزراء النرويجي ووزارة العدل والأمن العام، أسفر الانفجار عن مقتل 08 أشخاص وا إصابة 209 على الأقل، أما الهجوم الثاني فقد وقع بعد أقل من ساعتين في مخيم صيفي في جزيرة اوتويا، وكانت منظمة شبيبة حزب العمال التي تمثل الجناح الشباني لحزب العمال النرويجي الحاكم تدير المخيموسمح لمسلح يرتدي زيّ الشرطة ويحمل بطاقة هوية مزورة بالدخول إلى الجزيرة ثم قام بفتح النار على المشاركين ليقتل 68 شخصا ويصيب 110 على الأقل بجروح خطيرة، وكان من بين القتلى أصدقاء شخصين لرئيس الوزراء النرويجي وأخ غير شقيق لزوجة ولي العهد النرويجي، كانا هذان الهجومان أسو أ اعتداء تتعرض له النرويج منذ الحرب العالمية الثانية وقد ألقت الشرطة القبض على "**اندرس بهرنغ بريفيك**" وهو يميني متطرف يبلغ من العمر 32 عاما، على جزيرة أوتويا بتهمة القيام بالهجومينتمّ ت محاكمة "**بريفيك**" ما بين شهري أبريل ويونيو 2012، حيث اعترف بالقيام بالهجومين محل الاتهام لكنه أنكرأن يكون مذنبا حيث قالأنّ ما قام به كان (وحشيا لكن ضروريا)، وفي 24 أغسطس 2012تمّ إدانة "**بريفيك**" بكلا التهمتين والحكم عليه بالسجن 21 سنة يمكن تمديدها على نحو لا نهائي.[1]

[1]- عارف جابو، **خبراء الإرهاب الأوروبيون يبحثون هجومي النرويج وكشف المتطرفين**، يوم 2018/04/08 على الساعة 22:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.arabic.s'putniknews.com../580058.html

رابعًا- تفجير بورجاس 2012:

في الثامن عشر من يوليو 2012 قام انتحاري بتفجير نفسه في حافلة ركاب تنقل سياحا إسرائيليين بمطار بورجاس البلغاري، وكانت الحافلة تقل اثنين وأربعين إسرائيليا من المطار إلى فنادقهم بعد وصولهم من تل أبيب على متن طائرة وأسفر الانفجار عن مقتل سائق الحافلة البلغاري و05 إسرائيليين وإصابة 22 إسرائيليا.

في فبراير 2013 قال وزير الداخلية البلغاري أن هناك "أدلة قوية" على أن تنظيم حزب الله اللبناني يقف خلف الهجوم، وقال أن الاثنين المشتبه بهما لديهما جوازي سفر كندي وأسترالي وعاشا في لبنان، وحسب "**يوروبول**" فإن أدلة قضائية ومصادر استخبارتية تشير جميعها إلى تورط حزب الله في الانفجار، وقد نفت إيران كذلك حزب الله أي ضلوع لهما في الهجوم.

في 25 من يوليو 2013، نشرت وزارة الداخلية البلغارية صور العملاء حزب الله الاثنين المشتبه بهما في التفجير الأسترالي "**ميلاد فرح**" واللبناني الكندي "**حسن الحاج**" صوت الإتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح إدراج الجناح العسكري لحزب الله كمنظمة إرهابية.[1]

خامسًا- هجمات إيل دوفرانس 2015:

في صباح السابع من يناير 2015 إلى السادسة من مساء التاسع من الشهر نفسه وقعت سلسلة هجمات إرهابية في أرجاء إيل دو فرانس في العاصمة باريس أسفرت الهجمات عن مقتل 17 شخصا بالإضافة إلى المنفذين الثلاث وإصابة 22 آخرين، ولم يسفر هجوم خامس بالرصاص عن أي خسائر وقد أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مسؤوليته عن الهجوم قال إنه جرى الإعداد له على مدار سنوات عدة. بدأت الهجمات في السابع من يناير عندما هاجما مسلحان مقر صحيفة شارلي ايبدو الساخرة ما أسفر عن

[1]- محمد العلي، **هجوم بورغاس: حيرة الجميع ويقين نتياهو**، يوم 2018/04/13، على الساعة 00:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world.com/39362935.

مقتل 12شخصا وإصابة 12 آخرين قبل أن يلوذا بالفرار، وفي التاسع من يناير تتبعت الشرطة المعتدين إلى منطقة صناعية في بلدية اون غويل، حيث كانا يحتجزان رهينة فأطلقمسلح آخر النار على ضابط شرطة و احتجز رهائن باليوم التالي في متجر أطعمة يهودية.

قامت قوات خاصة فرنسية بهجومين متزامنين على الموقعين الذين تم احتجاز الرهائن بهما، وتم قتل الإرهابيين الثلاثة، بالإضافة إلى الرهائن 04 وكانت هناك مشتبه بها رابعة هربت من فرنسا إلى تنظيم الدولة (داعش) وهي "**حياة بومدين**"، أرملة "**أميدي كوليبالي**" منفذ الاعتداء على متجر الأطعمة اليهودية، اعتبرت تلك الهجمات الأكثر دموية في تاريخ فرنسا، وذلك بالطبع قبل وقوع هجمات باريس الأخيرة في 13نوفمبر و التي أسفرت عن مقتل 129 شخصا، بالإضافة إلى منفذيها 07وإصابة 352بجروح، وتعدّ هذه الأخيرة الأكثر دموية في تاريخ البلاد منذ الحرب العالمية الثانية، والأكثر دموية على مستوى الإتحاد الأوروبي منذ تفجيرات مدريد 2004.[1]

المطلب الثاني: حوادث الدهس بأوروبا

أولاً - حادثة نيس 2016:

في مساء يوم 14 يوليو 2016، وقع هجوم بمركبة في نيس بفرنسا، عندما قام رجل بقيادة شاحنة بضائع عمدا باتّجاه حشد من الناس كانوا يحتفلون وقد أسفر الهجوم عن مقتل 84 شخصا بينما قتلت الشرطة المهاجم ففي الصباح من يوم 14 يوليو وقبل الهجومأكّد الرئيس الفرنسي "**فرنسوا هولندا**، François Hollande"أنّ حالة الطوارئ التي وضعت بعد هجمات باريس نوفمبر 2015، ستنتهي بعد الانتهاء من سباق فرنسا للدراجات يوم 26 يوليو 2016، (TOUR DE FRANCE)وقد انتهت فرنسا للتوّ من

[1]- شارلي إيبيدو، **أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا في القرن 21**، يوم 2018/04/22، على الساعة 17:00 متوفر على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/europran.fightens-parisattacks/287528.html

استضافة يورو 2016، بطولة كرة القدم لأمم أوروبا، وفي الوقت نفسه في نيس مساء يوم الجمعة 14 يوليو 2016 كان هناك آلاف من الناس يحتفلون بيوم الباستيل وهو يوم عطلة وطنية، على الواجهة البحرية كان هناك عرض للألعاب النارية كما كان متعارف عليه في نيس في ليلة كل يوم الباستيل، كان هناك الكثير من الناس يحتفلون.

وفي حوالي الساعة 22:40 بالتوقيت المحلي تحيد ًا كان السائق يقود الشاحنة لمسافة من كيلو مترين تقريبا لتدهس حشدا من المحتفلين باليوم الوطني الفرنسي بمنتزه الإنجليز بنيس، وكانوا المحتفلون تجمعوا لعرض الألعاب النارية، وكانت الشاحنة تسير بسرعة تتر اوح ما بين 40/35 كلم/سا.

بعد الهجوم حددت وسائل الإعلام الفرنسية مرتكب الجريمة "**محمد لحويج بوهلال**"و هو رجل يبلغ من العمر 31 عاما من الجنسية التونسية، ولد في تونس مع تصريح الإقامة الفرنسية لولأشخاص الذين يعيشون في نيس، ذكرت الأنباء أنّه واجه صعوبات مالية وأنّه يعمل سائقا، وحصل على تصريح شاحنة في أقل من سنة قبل الهجوم.[1]

"محمد" ووالديه منفصلان ويعيشان في فرنسا، وفقا لتقارير وسائل الإعلام وكان "محمد" معروفا لدى الشرطةبسبب خمس جرائم جنائية سابقة و لاسيما فيما يتعلق بالعنف المسلح وقيل أنه لم يتم تسجيله باعتباره خطر على الأمن القومي.

كما أن التحقيقات الأولية من المسؤولين الفرنسيين تشير أن "محمد" لم يرتبطأيّ مجموعة إرهابية دولية، ووفقا الابن عم زوجته قال: «لم يكن محمد شخصية دينية ولم يحضر أحد المساجد فقط».

وقال رئيس الوزراء الفرنسي أنّ الجاني كان على الأرجح مرتبط بالإسلام الراديكالي ومن جهة أخرى وفي تصريح متناقض قال وزير الداخلية أنّ الجاني لم يكن معروفا لأجهزة

[1]- عبد الحكيم شار، **ارتفاع ضحايا حادثة نيس الفرنسية إلى 84 قتيلاً و150 مصابًا و14 حالتهم خطرة**، يوم 2018/04/17، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي: https://www.alalam.ir/news/2006907

المخابرات بالأنشطة المرتبطة بالإسلام الراديكالي وذلك لم نتمكن من تأكيد دوافع الهجوم المرتبطة بالجهاد.

عاد الرئيس "فرانسوا هولاند" إلى باريس قادما من أفينيون لعقد اجتماع طارئ لوزارة الداخلية بشأن الهجوم، و ألقى "هولاند" كلمة أمام الشعب الفرنسي في بث متلفز من باريس في وقت مبكر من صباح يوم 15 يوليو 2016، معلنا عن اتخاذ تدابير مستقبلية ضدّ الإرهاب، ومنها تمديد حالة الطوارئ لثلاثة أشهر بعد أن كان مقرر رفعها في 26 يوليو.

كما عقد الرئيس خلية أزمة وقد استخدم سكان المدينة مواقع الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي و بالخصوص تويتر للبحث عن أقاربهم المفقودين.[1]

ثانياً- حادثة برشلونة 2017:

في يوم 17 أغسطس من سنة 2017 تحديدا عند الساعة 17:20، هاجمت سيارة من نوع فيات تالينتو مجموعة من المارين، حيث واصل سائقها مهاجمة الراجلين على مسافة قدرت بـ 53 متر كاملة، في البداية أعلنت شرطة كاتالونيا عن وفاة شخصان، مع حصول العديد من الإصابات و الجروح.

هذا وقد أعلن عضو مجلس المنطقة عن وفاة 13 شخصا وآخر مات طعنا، وقد تيقن فيما بعد أن هذه هي الحصيلة النهائية و الفعلية لهذا الهجوم الإرهابي علىحدّ تعبيرهم و عند ساعة 17:34 كانت الشرطة قد طوقت محيط الهجوم و الواقع قرب ساحة كاتلونيا كتلمّ إغلاق المحلات التجارية و توقفت وسائل النقل العمومية.

في بداية التحقيقاتأنّ هم تنظيم الدولة (داعش) بالوقوف وراء هذه لهجمة، وذلك بسبب اشتراك إسبانيا في التدخل العسكري ضدّ داعش سوريا، وأعلنت الشرطة عن تحديد هوية مستأجر المركبة المستخدمة في الهجوم و هو إسباني من أصول مغربية، وبعد إلقاء

[1]- عبد الحكيم شار، **ارتفاع ضحايا حادثة نيس**، موقع سابق.

القبض عليه نفا قطعا هذا الاتهام، مشيرً ا أنه كان في ريبوي وقت وقوع الهجمة وبعد إجراء تحقيق مطول معه تبين أنّ ه لم يكون يتوفر على بطاقة هوية وذلك بسبب سرقة وثائقه من طرف شقيقه البالغ 17 سنة، كما صرحت والدة المتهم أنّ ابنها ليست له أي علاقة مباشرة بهذا الهجوم المدبر[1].

[1]- سارة حابيبي، **آخر التطورات هجومان في برشلونة وكامبرليس في إسبانيا**، يوم 2018/04/28، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي: https://www.arabic.s'putniknews.com../580058.html

خلاصة واستنتاجات:

تُعدّ ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر الّتي أثّرت بشكل سلبي على واقع المجتمعات في العالم كلّه خاصة في جانبها الإنساني وقد تفاقمت خُطورة هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر، فالإرهاب لم يعد يخصّ طرفًا أو شعبًا أو دولة دون أخرى، وإنّما شمل الجميع بغضّ النظر عن أسبابه وأشكاله وأهدافه وحتّى طبيعة هجماته.

ويبدو أنّ هذه الحقيقة قد أدركها الإتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة، والّذي سعى إلى مُحاربتها والحدّ من آثارها المدمّرة لجوانب الحياة الإنسانية والحضارية والاقتصادية وحتّى السياسية، عبر وضعه جملةً من التدابير والوسائل وخاصةً الترتيبات الأمنية مع المغرب العربي والجنوب ككلّ الّذي يقف وراء أغلبية العمليات الإرهابية المنفذّة في للّدولة، والّتي أراد من خلالها القطع على ظاهرة الإرهاب بشكل جدّي، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكّن من إيجاد وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع فيما يخصّ مُكافحة ظاهرة الإرهاب والسبب في ذلك يعود إلى أنّ أوروبا بينما أمننت أمنها الداخلي فقد تعاملت بمقياس آخر مع دول المغرب العربي، فلم تتوازن في تشجيع النزاعات السياسية والإثنية خاصة في إفريقيا ما دام ذلك يصبّ في مصالحها، ولكن الأمر سُرعان ما ارتدّ إليها، فحينما فتحت أوروبا حُدودها للمهاجرين إليها اعتقادًا منها بأنّها تمنهم فرصة الولوج إلى تلك الجنّة الّتي يحلم بها كلّ إنسان كان ذلك الولوج خطيرًا، وأبرز مثال على ذلك ما سُمي بالربيع العربي في تونس وليبيا، وعدّة دول، وآثاره الّتي ألقى على أوروبا.

خاتمة

إنّ المقاربات النظرية حول موضوع الأمن قد جعلت من هذا المفهوم يتطوّر بشكل كبير ومُوسّع سمح باستيعاب المتغيّرات والمستجدّات الأمنية لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة ومكّن الدول من إعادة تحديد الأولويات في هذا الميدان بعد هذه المرحلة، نظرًا لتغيّر النظام العالمي وإعادة ترتيب وتشكيل موازين القوى بما يتماشى وتفاعلات حقل العلاقات الدولية بشكل عام وميدان الأمن بشكل خاص، ولقد أثبتت الاهتمامات العالمية على أنّ قضايا الأمن باتت تُشكّل أولويات رسم السياسات لدى الدول سواءً على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهذا نتيجةً لترابط ميدان الأمن وانتقاله إلى جميع المجالات والمستويات بجعل الإنسان في مُحصّلة الأمور محورًا لهذا الموضوع ولهذه التفاعلات.

ولعلّ مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم الّتي يتناولها التحليل العلمي في العلاقات الدولية، باعتباره مفهوم نسبي ومُتغيّر ومُركّب وذُو أبعاد ومُستويات مُتنوّعة، يتعرّض لتحدّيات وتهديدات مُباشرة وغير مُباشرة من مصادر مُختلفة تختلف درجة تأثيرها عليه وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواءً تعلّق الأمر بأمن الفرد والدولة أو النظام الإقليمي والدولي، فهو أحد المفاهيم الأساسية والمركزية في حقل العلاقات الدولية، والّذي اتّسم بالغموض الشديد مُنذ ظُهور العلاقاتالدولية حقل علمي مُستقل عقب الحرب العالمية الأولى، ولقد احتلّت القضية الأمنية وضعًا مركزيًا في السياسات الخارجية لبعض الدول والّتي عادةً ما تتّخذ الأمن هدفًا من أهدافها يتمّ تحقيقه بإتّباع إجراءات وقائية وأخرى ردعية، وهي بذلك تهدف إلى تغيير البيئة المحلّية، ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، وإنّما اتّخذ أبعادًا أشمل من ذلك تنطوي على تطوّر المجتمع باتّجاه تحقيق أهدافه الّتي تضمن له مصالحه.

لقد أدّت نهاية الحرب الباردة إلى تشكيل بيئة دولية مُغايرة بفضل تطوّر تكنولوجيا الاتصال، بالإضافة إلى الحروب الداخلية والخارجية المؤثّرة على أمن أوروبا واستقرارها

وكذلك وصول التجربة الأوروبية التكاملية إلى أعلى مستوياتها دفعت دول الإتحاد الأوروبي إلى التفكير في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وإشراك دول الجوار في رفع التحديات الأمنية المشتركة خاصةً بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي، عبر إطلاق العديد من المبادرات والحوارات المشتركة التي تدعم التعاون المتبادل والأمن المشترك بالخصوص، ومن أهم وأحدث هذه المبادرات مسار برشلونة وكذلك سياسة الإتحاد من أجل المتوسط، التي ارتأينا دراستها في بعدها الأمني باعتبار هذا البعد يضفي الأولوية في اهتمامات الإتحاد الأوروبي، كما تطرقنا إلى تأثير هذه السياسة على "المغرب العربي" ذلك باعتبار أن هذه المنطقة تشكل مصادر للتهديدات الأمنية الجديدة مثل: (الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، الإرهاب) التي تشكل عائقاً أمام بناء إتحاد أوروبي مستقر، وكذلك على اعتبار أن هذه المنطقة هي الأكثر تفاعلاً مع أوروبا بحكم القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، ولهذا تحظى هذه المنطقة بمكانة مهمة في السياسات الأوروبية الموجهة لدول الجوار.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى أن اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بالمغرب العربي قديم وبهذا الصدد يكفي أن نشير إلى الماضي الاستعماري للقوى الأوروبية في المنطقة وقد زاد اهتمام أوروبا بالمنطقة خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة، في إطار سعيها نحو احتلال مكانة نفوذ على الساحة الدولية، وكذا ضمان استقرارها الأمني في ظل التهديدات القادمة من الجنوب، إضافةً إلى عملها على أن تكون طرفاً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية، سواء كان المشروع الأوروبي في منطقة المغرب العربي من منطلق التصدي لتلك التهديدات الأمنية واحتواء الأزمة، أو من أجل تكريس نمط خاص من العلاقات الأورومغاربية، والأكيد أن هذا الاهتمام ينبع من الأهمية الجيواستراتيجية، لمنطقة المغرب العربي، وعلى الخصوص بالنسبة للحسابات الإستراتيجيات الأوروبية، بحكم الإرث التاريخي والتقارب الجغرافي والتواصل الحضاري الدائم بين أوروبا والمغرب العربي

فمنطقة المغرب العربي تعتبر إرثًا هامًا في المعادلة الإستراتيجية الأوروبية، ولا يُمكن لأوروبا أن تتخلّى عنها نظرًا للارتباطات الوظيفية بين المنطقتين، سواءً على المستويات الأمنية، والسياسية والاقتصادية والحضارية.

كما خلصت الدراسة إلى أنّ الإتحاد الأوروبي هو الّذي وضع اتفاقياته وقواعده من خلال نظرته للدول المغاربية كمنطقة مُصدّرة للمخاطر الّتي تُهدّد الأمن الأوروبي فالحدود الآمنة للإتحاد الأوروبي تنطلق مُباشرة من مصدر التهديد، ولا تقتصر على المجال الجغرافي للإتحاد الأوروبي فقط وبالتالي فإنّ أيّ إستراتيجية لاحتواء مصادر التهديد والمخاطر يجب أن تكون وفقًا للنمط الأوروبي الّذي ينظر إلى البلدان المغاربية نظرة سلبية فيعتبره مصدرًا للهجرة الّتي تخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية في المجتمعات الأوروبية، ومصدرًا للإرهاب المتطرّف والعنف الّذي أصبح ظاهرة عالمية، وهذا ما يُفسّر النظرة السلبية الّتي ينظر بها الإتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي.

ومن جهة أخرى فقد خلصت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب في أوروبا، فبالرغم من غياب وُجود مفهوم جامع ومانع للإرهاب إلاّ أنّ الدول الأوروبية اتّخذت تدابير وإجراءات قانونية مغيّرة ضدّ الإرهاب تتلاءم مع طبيعة رُؤيتها وحسب مصالحها، بغضّ النظر عمّن يمارس الإرهاب ومهما اختلفت أهدافه ودوافعه والجهات الّتي تقف وراءه، ونتيجةً لذلك استطاعت الدول الأوروبية من إطلاق العنان لأنفسها بمكافحة الإرهاب، لكن انطلاقًا من توجّهاتها الفكرية، وبناءً على مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتّى الدينية، وبعيدًا عن التفكير المنطقي والمنضبط لإيجاد وسائل فعّالة لمكافحة الإرهاب، هذا الأمر أثّر كثيرًا على حال وواقع حُقوق الإنسان في أوروبا خاصةً فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، بسبب تلك التشريعات الموضوعة تحت ذريعة مُكافحة الإرهاب، والّتي أصبحت تُمثّل خطرًا حقيقيًا على تلك الحقوق، ولم تقتصر هذه الانتهاكات على الأقلّيات والمهاجرين من المسلمين والعرب فقد بل امتدّت لتمسّ حُقوق

مـُواطنيهم ومـُجتمعاتهم ذاتها، فخطر تطبيق تلك القوانين هو أشدّ تأثيرًا على حـُقوق الإنسان من النشاطات الإرهابية نفسها.

إنّ الميزة الأساسية لهذه المخاطر أنّها تـُهدّد كلّ الدول والمجتمعات ولو بدرجات مـُتفاوتة خاصة فيما يتعلّق بأوروبا والمغرب العربي على حدّ سواء، ولا يـُمكن واحدة مـُواجهة هذه المخاطر بمفردها، خاصة أنّها عابرة للحدود وسريعة التخفي والانتشار وهذا الوضع أنتج ما يـُمكن تسميته "بعولمة المخاطر"، فأصبح الأمن الاجتماعي والإنساني في مقدّمة اهتمامات العلاقات الأورومغاربية، بعد أن كان من آخر اهتماماتها قبل الحرب الباردة، وبهذا أصبح التنظير في الجانب الأمني يحظى بالأهمية الواسعة كتخصّص وبـُعد مـُستقل بذاته في العلاقات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

1/- المصادر:

- القرآن الكريم

2/ المراجع:

أ/- الكتب باللغة العربية:

أولا - الكتب:

1- أحمد فتحي سرور، **حكم القانون في مواجهة الإرهاب**، ط2، مصر: مكتبة مدبولي، 2009.

2- الأسطل كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**، غزة: جامعة الأزهر، 2011.

3- أمين خديجة، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

4- باسم على خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت: دار الفكر العربي، 2001.

5- بشارة خضر، ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992.

6- بشارة خفير، ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، تر: أديب نعيمة، بيروت: دار الفارابي، 1992.

7- ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقيوا إستراتيجية تحقيقه**، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

8- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

9- جهاد عودة، **النظام الدولي:نظريات وا إشكاليات**، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

10- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

11- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات المنية في منظورات العلاقات الدولية**، قسنطينية: جامعة منتوري قسم العلوم السياسية، 2008.

12- خالد إبراهيم عبد الطيف، **الإرهاب الدولي**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2010.

13- روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

14- عبد القادر زهير النقوري، **المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي القانونية، 2008.

15- عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976.

16- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007.

17- عبد النور بن عنترة، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2005.

18- عبد الوهاب لميسري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2003.

19- على باسم الخريسان، **العولمة والتحدي والثقافي**، بيروت: دار الفكر العربي، 2001.

20- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب البادرة**، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

21- غريفيش أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

22- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر: شركة للمعلومات والخدمات المكتبة، 2005.

23- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسة في اللاهانات والهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

24- ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة، 1985.

25- مهدي الحافظ، **الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية تجارب وتوقعات**، دار الكنوز الأدبية، 2000.

26- ناظم الجاسور، **الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط**، شؤون الأوسط، العدد 106، 2002.

27- النداوي جاسم، **الأمن الدولي والمنطقة العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، المجلد 03، 1985.

28- هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي**، ط1، مصر: منشورات جامعة الإسكندرية، 2010.

29- هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.

ثانياً: الكتب باللغة الأجنبية

1- abdennour benantar, nato, maghres and europa, mediterranean politics, vol, 11 n°2, july 2006.

2- Abebe Zegerye and Julia Maxted, human security and conflict in the born of africa, 2001, www. iss, za/ pubs/ book/ maxted, htm.

3- alvaro de vaconcelos union for mediterrahean the political and security, agenda, in the euro-mediterr ane andialogue, brucsselsibelgium, 2009.

4- antonio marquina, mohmed selim, securityconcept, instituions and strategies for cooperation parnership and conflict prevention in mediterranean, UNISCI discussion paper, may 2003.

5- aslysuel. from the euro- mediteerranean partnership to the to the union for mrditerranean, perceptions, wintter, 2008.

6- aunaies ahmed, secutrité et prenariaten méditerraneé, etude internation les, n° 97, 2001.

7- bassma parwich, lé euro méditerranée comme enj eu de société politique etrangéné, n°11, 1998.

8- Benny Buzau . " Rethinking security after the cold win " cooperation and conflict . vole .32 Janvier 1997.

9- Bjorn Millen . "The concept of security : the pros and cons of expansion and contraction " Papen forjint sessions of the peace at the 18 thcrenal conference of the International peace Research association (I.P.R.A) . Finland. 5-9 August .2000.

10- Caroline Thomas, in search of security: the third world in international relations, whent shefbooks, brightion, 1987.

11- Charles Philippe David et jean Jacques roche . Théories de lasse cureté : définitions approches et concepts de la sécurité internationale. pan séditions montcmestien2002.

12- Critical theory .in: Methodological Debates: positivist Approaches. Http: // www. hum nations

13- dorn zimmerman, the transfomation of terrorism, thr new terrorism impact scalability and the dynaminc reprcal the atperception zurcher beitrage, 2004.

14- emr ye bagdagu ormanci, mediterranen sedutity concerns and nato's mediterranean dialogue, paper, submitted.to the north atlantic teatyanganization, 2000.

15- fernanda faria et alvoaro vasconcelos, lasecurité dans lnord de l' afrique: équivoques et réalités, paris, n°25, 1996.

16- Fransisco A. Magino, environmental security in the china sea, security dialogue, vol, 28, N01, 1997.

17- Grilles.favral garrigues, la criminalité organisée tranationale: un comcept à enterrer? lécohmie politique n°15, 2002.

18- haizam amirah farenandez, richard young, the euro- medi terranean, partnership: assessing the first decade.

19- Héléneviav . lethéorie critique et leconcept de security en relations internationals + . noted Recherché C.E.P.E.S universe duquébec amontnéal .N 8 janvier 1999.htt: // www .en upamalnodel / capes/ note 8 .htm

20- international human rights ubserver, one day shop on terrrorism and peace, geneva, swiss, 2005.

21- istvan szilagyi, the barcelona porcess revisted and sbh presidency, european and regional studies vol 1, N°2, 2010.

22- Jim George." OF Incarceration and closure: neorealist and the new/old world order" . Millennium jornal of international studies. vol .22n2 .1993.

23- John Bayle's et save smith . The Globalalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford universe sity Press. 2000.

24- Keith webb . " preliminary Questions about post-Modernism" university of Kent at Canterbury .June.1995 http:// www.ukc.xl.uk /politics /kent papensihtmt.

25- Ken Booth and Steve Smith, international relations, theoru topay, combrige university Press, 1995.

26- Kenneth .N.Waltz Theory of international politics .New York .McGraw – Hill. 1979 .p .102.ttd

27- lénehansen. " Acase for seduction ? Evaluating the post-structuralism conceptualization of security". Cooperation and conflict vol .32.1997.

28- lindgren. hand beyrne. D. psychogy: anintroductin to behavioral Science, john, N.W, 1975.

29- Marianna Stone, security acoording to buzan: Acomprehnsive security analysis, security duscussion papers senies01, new york columbia universty, spring, 2009.

30- Mark Neocleous, from social to national security: on fabrication of economic order, cecurity dialogue, vol, 37 N03 2006.

31- michela ceccorukki, ligration asa decurtiyity thrat: international and exteraldnamiccin european union granet working paper. n: 65/09, april 2009.

32- Ole Weaver, Barrubuzan. M. Kelsrup, Pleaitre, migratin and New security agendain europe, London pinter.

33- Paul Heinbeckr, la securite humaine: enjeux ineluctables, www. journal. dnd, ca.

34- Paul p .Williams. Security studies. AN introduction. Published in the use and Canada . rout ledge . 2008.

35- paulr.viotti + mark .international Relations thorny : Real's Pluralism . Globalism and Beyond. usa Boston .Ally and Bacons .1997.

36- Post – Modernism ¨ . in: Methodology ical debates : podt – positivist Approaches .opa city.

37- rainer hulsse; alesandere spencer, the metaphor, of terror turorsm studiesond th constructivist turn" security dialogue vol, 39 , n6 december, 2008.

38- Renate Kantar. »The ant of the possile : the scenanio M ethos and the thind debate in International Relations theory" university of Amsterdam . November .1998. http : // www .deruiJter .net kenten.ntm

39- roberto. alibonu, european across the meditreeanean, chaillot paper 2 , march, 1991.

40- Said Haddadi, the westen mediterranean asa security comlex: aliaison between the european union and the middle east, gea monet working paper, 1999.

41- Stephen .M.watt " Intonation alations Relations: one world. Many Theories " foreignpolicy. Springs .1998.

42- stephen j.blank, medterranaen securityinto thecoming méllennium, staratehic studiesinstute, report, october 1999.

43- thérése carolin.the project of union forthe medit erranean, l'europe em formation n 356 été 2010..

44- Victor Yves, ghebali, brigitte, s'aner-wiein, european security in 1990: challange bnd prespectives, geneva, unidir, 1995.

45- Yuckier Takasu . Hisstatementat at the international conference on Humansecurityima globalized world (2002) www .mafa. golip/policy/human secun.hm

ثالثاً- الرسائل والمذكرات:

1- إنغام عبد الكريم أبومور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية**، غزة: جامعة الأزهر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، 2013.

2- خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، 1995.

3- العايب سليم، **أزمة التنظير في العلاقات الدولية**، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، غ.م، 2008.

رابعاً- المجلات والجرائد:

1- البكوش الطيب، **"الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"**، الجزائر: المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، 2003.

2- عبد الخالق عبد الله، **"الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة"**، المستقبل العربي، العدد 149، جويلية 1991.

3- مالك عوني، **"موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، السياسية الدولية"**، مصر: الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994.

4- محمد حمشي، **"الاستقرار النظمي أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي"**، مجلة السياسية الدولية (ملحق تحولات استراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 197، المجلد 39، 2014.

5- محمود حيدر، **"السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة**، مجلة شؤون الأوسط"، العدد 100، نوفمبر 2004.

6- وليد عبد الحي، "**تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية**"، المجلة الجزائرية العلاقات الدولية، العدد 04.

7- يوسف خولة، "**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"، دمشق: مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 09، 2012.

خامساً- الملتقيات والندوات:

1- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

2- الأمم المتحدة، متابعة قرار الجمعية العامة 291/64 المتعلق بالأمن البشري تقرير الأمين العام، 05 أبريل 2012.

3- بيان الرباط: **نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**، الدورة 30، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بتاريخ 18 فبراير 2012، يوم 2018/05/10، على الساعة 20:30.

4- جمال ساسي، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط من أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط**، جامعة قسنطينة، 29-30 أفيرل، 2008.

5- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات والأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط " جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

6- عبد الجبار شعيبي، **نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب**، من أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29 أفريل 2008.

7- عبد الرفيق كشوط، **مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر من الأعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في متوسط الواقع والأفاق**، جامعة قسنطية، أفريل 2008.

سادساً - الموسوعات والقواميس:

1- أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر، 2001.

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

سبعاً - التوثيق الإلكتروني:

1- إبراهيم سليم، **التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الوسط الموسع**، يوم 2018/05/15، على الساعة: 21:30، متوفر على الرابط التالي: http:// www. nato. int/ docu/ mediterraneam/ secopmed-arab. PDF

2- إعلان الإسكندرية والبيانات الختامية لاجتماعات المنتدى المتوسطي على موقع المعهد الأوروبي للبحث حول التعاون الأورو مغاربي: www.medea.be

3- تاكايوكي ياماموزا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة : عادل زقاع، يوم 2018/04/23، على الساعة 19:30، متوفر على الرابط التالي: htpp://www. geocities, com/ adele zeggagh/ ir. htmi.

4- جمانة نمور، **تفجيرات مدريد وتداعياتها**، يوم 2018/04/01، على الساعة: 20:00، متوفرة على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/brusset-terrorism-why-s'ome europeans..../300031.html

5- حسن مصدق، **يورعن هابر ماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**، يوم 2018/04/24، على الساعة 18:30، متوفر على الرابط التالي: http..//www.Amcoptic/n2005 masdak .com

6- رامي محمود، **دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011**، ص78، يوم 2018/03/22، على الساعة 19:00. متوفر على الرابط التالي: http://banovta1.ahlamontada.netle59-lopic, pdf

7- رقا عادل، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، يوم 2018/03/10، على الساعة 18:00. متوفر على الرابط التالي: http:// banoutal. anlamontado. net/ t59-topic

8- سارة حابيبي، **آخر التطورات هجومان في برشلونة وكامبرليس في إسبانيا**، يوم 2018/04/28، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي: https://www.arabic.s'putniknews.com../580058.html

9- شارلي إيبيدو، **أبرز الهجمات الإرهابية في أوروبا في القرن 21**، يوم 2018/04/22، على الساعة 17:00 متوفر على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/europran.fightensparisattacks/287528htm

10- الشجيري فايق، حسن جاسم، **البيئة والأمن الدولي**، يوم 2018/03/02 على الساعة 19:00. متوفر على الرابط التالي: http:// www. politics. ar. comlar /index.php/ permalink/ 3056. html

11- عادل رقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، يوم 2018/05/01، على الساعة: 18:30، متوفر على الرابط التالي: http//www.Geocities .com. /Ade lzeggagh/reconl.html

12- عارف جابو، **خبراء الإرهاب الأوروبيون يبحثون هجومي النرويج وكشف المتطرفين**، يوم 2018/04/08 على الساعة 22:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.arabic.s'putniknews.com../580058.html

13- عبد الحكيم شار، **ارتفاع ضحايا حادثة نيس الفرنسية إلى 84 قتيلاً و150 مصاباً و14 حالتهم خطرة**، يوم 2018/04/17، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي: https://www.alalam.ir/news/2006907

14- فايق حسن الشجيري، **البيئة والأمن الدولي**، يوم 2018/04/26، على الساعة 17:30، متوفر على الرابط التالي: http:// www.annaba, org/ inbahom /nba72/ beeg, htm

15- فضيلة محجوب، **القوة الثابتة للواقعية ما بعد الحرب الباردة**، يوم 2018/05/03، على الساعة 18:30، متوفر على الرابط التالي: http.. //acaps .ashram .org.eg / ashram /2001/1/1.nead104.htm

16- محمد العلي، **هجوم بورغاس: حيرة الجميع ويقين نتياهو**، يوم 2018/04/13، على الساعة 00:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world.com/39362935.

17- محمد بن المختار الشنقيطي، **تفجيرات لندن مبناها ومعناها**، يوم 2018/04/06، على الساعة: 21:00، متوفر على الرابط التالي: https://www.almastyalom.com/news/details/1192006

18- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، متوفر على الرابط التلي: http://www.aljazeerz.net/nr/exeres/ccc

19- المنذر الزرقي، **الحوار (5+5) دفع جهوي لمسار إقليمي**، يوم 2018/05/01، على الساعة: 22:30، متوفر على الرابط التالي: ma/ img/ doc/ afkar7. doc. abhathoo. net. http,// doc.

قائمة الملاحق

قائمة ضحايا الهجمات في 15 نوفمبر 2015		
الجنسية	القتلى	الجرحى
فرنسا	101	387
البرتغال	3	
تشيلي	3	
بلجيكا	3	
تونس	2	1
المكسيك	2	1
رومانيا	2	1
الجزائر	2	
أمريكا	2	
ألمانيا	2	
إيطاليا	1	2
فنزويلا	1	2
المغرب	1	1
إسبانيا	1	1
السويد	1	1

قائمة ضحايا الهجمات في 15 نوفمبر 2015		
الجنسية	القتلى	الجرحى
المملكة المتحدة	1	
السنغال	1	
صربيا	0	7
هولندا	0	3
البرازيل	0	2
الصين	0	1
كولومبيا	0	1
أستراليا	0	1
النمسا	0	1
أيرلندا	0	1
سويسرا	0	1
الإجمالي	130	415

هجمات في بروكسل وشظايا التفجيرات تصيب أوروبا

17 هجوماً و364 قتيلاً حصيلة عامين من الإرهاب في أوروبا

الهجمات الإرهابية
في أوروبا خلال 2017
©www.al-ain.com
2016 - 2017
هجوم مطار أورلي
18 مارس (فرنسا)
هجوم ويستمنستر
22 مارس (بريطانيا)
هجوم سان بطرسبرج
3 إبريل (روسيا)
هجوم ستوكهولم
7 إبريل (السويد)
هجوم باريس
20 إبريل (فرنسا)
هجوم ميلان
18 مايو (إيطاليا)
هجوم مانشستر
22 مايو (بريطانيا)
هجوم جسر لندن
3 يونيو (بريطانيا)
©www.al-ain.com
2016 - 2017

فهرس

المحتويات

كلمة شكر وتقدير.

إهداء.

مقدمة..... أ

الفصل الأول: المفهوم العام للظاهرة الأمنية

تمهيد..... 01

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتّهديدات الأمنية..... 02

المطلب الأول: مفهوم الأمن..... 02

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن والظاهرة الأمنية..... 09

المبحث الثاني: أبعاد وتجليات الظاهرة الأمنية..... 17

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد الاقتصادي للأمن..... 17

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والبعد البيئي للأمن..... 20

المطلب الثالث: الأمن الإنساني كبعد جديد..... 25

المبحث الثالث: مقاربات و النظريات المفسرة للظاهرة الأمنية..... 29

المطلب الأول: النظريات التقليدية للأمن..... 29

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للأمن..... 37

خلاصة واستنتاجات..... 48

الفصل الثاني: المقاربة الأوروبية وترتيباتها الأمنية لاحتواء التهديدات المغاربية

تمهيد..... 51

المبحث الأول: موقع المغرب الغربي ضمن السياسة الأمنية الاتحاد الأوروبي.... 52

المطلب الأول: البيئة الأمنية للمغرب العربي..... 52

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية..... 56

المبحث الثاني: الحوارات و المبادرات الأمنية الأوروبية اتجاه المنطقة المغاربية.. 63

المطلب الأول: الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي..... 63

المطلب الثاني: المبادرة الفرنسية الخاصة بالغرب العربي مجموعة(5+5)..... 66

المبحث الثالث: المشروع الأوروبي الأمني في المغرب العربي (المحددات الآفاق) 70

المطلب الأول: محددات المقاربة الأمنية لمسار برشلونة..... 70

المطلب الثاني: سياسة الشراكة الأورو متوسطية ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط 74
خلاصة واستنتاجات..... 77

الفصل الثالث: الهجمات الإرهابية في أوروبا

تمهيد..... 79
المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب..... 80
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب..... 80
المطلب الثاني: أهداف الإرهاب..... 88
المبحث الثاني: الهجومات لإرهابية على العواصم و علاقتها بالمغرب العربي..... 85
المطلب الأول: أهم التفجيرات الإرهابية الكبرى في أوروبا..... 85
المطلب الثاني: حوادث الدهس بأوروبا..... 90
خلاصة واستنتاجات..... 93
خاتمة..... 95
قائمة المصادر والمراجع..... 100
قائمة الملاحق..... 113
فهرس المحتويات..... 118

ملخص البحث

تمر ّ منطقة الإتحاد الأوروبي بمجموعة من التح ّ ولات على الصعيد الأمني نتيجة للأحداث الدامية الّتي عرفتها في السنوات الأخيرة، هذه التحو ّ لات أثّرت بشكل كبير على دول المغرب العربي وعلى العلاقات الأورومغاربية بصفة عامة، هذه الأخيرة لم تكن وليدة ندوة برشلونة أو م ُ بادرة مجموعة (5+5) إ ّنما هي قديمة ترجع إلى فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية، ولكن ما طرأ عليها هو التغيير في أولويات أبعاد الشراكة وبالخصوص البعد الأمني، حيث تستعرض الدراسة التحد ّيات المرتبطة بمسار هذا التحو ّ ل م ُ برزة ً مجموعة ً من الفواعل المهد ّدة لأمن المغرب العربي م ُ مث ّلة ً في الظاهرة الإرهابية، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وانعكاساتها السلبية على أوروبا. وهنا خلصت الدراسة إلى حتمية إيجاد إطار جماعي بين الدول الأوروبية والمغرب العربي لتنسيق السياسات والجهود المشتركة في م ُ جابهة هذه الأخطار والتهديدات الأمنية خاصة الهجمات الإرهابية، وذلك ً انطلاقا من الترتيبات الأمنية الأوروبية من م ُ بادرات وحوارات ات ّجاه المغرب العربي كمدخل لتفعيل آلية التكامل، كل ّ هذا في ظل ّ غياب م ُ قاربة تعكس الواقع الأمني المغاربي، وهذا ما يعكس نوع ً ا ما عدم التوازن بين طرفي هذه الشراكة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، مصادر تهديد، الإتحاد الأوروبي، المغرب العربي، الشراكة الأورومغاربية، الترتيبات الأمنية.

The European Union region is undergoing a series of changes in terms of security as a result of the bloody events of recent years. These changes have had a significant impact on the Arab Maghreb countries and on the Euro-Maghreb relations in general. The latter were not the result of the Barcelona Conference or the 5 + 5 initiative, But it is an old one that dates back to the period after the independence of the Maghreb countries, but what is happening is the change in the priorities of the dimensions of the partnership, especially the security dimension. The study reviews the challenges associated with this transformation, highlighting a number of threats to the security of the Maghreb, A terrorist, organized crime, illegal migration, and the negative repercussions on Europe. The study concludes that a collective framework is needed between European countries and the Arab Maghreb to coordinate policies and joint efforts in confronting these threats and security threats, especially terrorist attacks, based on the European security arrangements of initiatives and dialogues towards the Maghreb. Reflect the reality of Maghreb security, which reflects somewhat the imbalance between the parties to this partnership.

key words : Security, threat sources, EU, Maghreb, EU partnership, security arrangements.